الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحـــــث العـــلمي
جامعـــــــة محمـــد بوضياف – المسيلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسيـــــة

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية
شعبة العلوم السياسية
تخصص : إدارة محلية

عنوان المذكرة :

دور الفواعل غير الرسمية في التغيير السيـــــاسي في الجـــــزائر

من 1999 إلى 2019

إعداد الطالبة :

- زواوي عفاف .

إشراف الأستاذ :

حريزي زكرياء

أعضاء لجنة المناقشة :

(الرتبة العلمية) إسم ولقب الأستاذ	الصفة
.....	رئيسا
حريزي زكرياء	مشرفا ومقررا
.....	مناقشا

نوقشت وأجريت يوم : . . /. . /2020

السنة الجامعية: 2020/2019.

شكر و عرفان

نشكر الله العلي القدير الذي انعم علينا بنعمة العقل و الدين القائل في محكم التنزيل قال تعالى : " و فوق كل ذي علم عليم " سورة يوسف الآية 76.

على فيض عطائه و على جزيل نعمه نحمده حمد المعترف بمننه و آلائه الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع و إتمامه ، فله الحمد حتى يرضى ، و له الحمد عند الرضا ، و له الحمد بعد الرضا .

وفاء و تقديرا و اعترافا مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين ، فكل تعابير المدح و الثناء لا تفي حق مكانتكم ، فأنتم تستحقون منا أكبر تقدير و احترام .

إلى كل أصحاب الفضل علينا ، إلى أساتذتنا الكرام بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل الدكتور حريزي زكرياء الذي كان مصباحا استضأنا بنور إرشاداته و نصائحه السديدة .

و أخيرا ، أتقدم بجزيل شكري إلى كل من مد لي يد العون في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه

إهـــــداء

قال الله تبارك و تعالى : ((وَ قَضَى رَبُّك أَلَّا تَعبُدُوا إِلَّا إيَّاهُ وَ بِالوَالدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا أُفٍ وَ لَا تَنْهَرْهُمَا وَ قُلْ لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَ اخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَ قُلْ رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)). صدق الله العظيم

إلى من جعلت نفسها شمعة تحترق من أجل أن تنير دربي ... إلى نور العيون و رمش الجفون و السر المكنون ... إلى من صاحبت القمر و شهدت النجوم بدعائها لي ...إلى البلسم الشافي و الحنان الكافي ، إلى التي حملتني وهنًا على وهن و تألمت لألمي ... أمي الحبيبة يا أغلى ما في الكون .

إلى الذي غرس في قلبي حب العلم منذ نعومة أظافري ، إلى من علم و كبر ، إلى الذي تاهت الكلمات في وصفه و عجز اللسان في ذكر خصاله ، إلى سندي و قدوتي و مصدر فخري و تعب من أجل سعادتي ... أبي يا قرة عيني .

إلى الذين ساندوني طوال مشواري الدراسي مع التضحية و الدعم المعنوي ، إلى النجوم و الكواكب الذين قاسموني حنان الوالدين أخواتي و أخي العزيز .

إلى من ساهم معي في إنجاح هذه المذكرة ، إلى من وقف على المنابر و أعطى من حصلة فكره لينير دربي ، إلى من أشعل شمعة في دروب عملي الأستاذ المشرف "زكرياء حريزي ".

إلى كل من وقف إلى جانبي و ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاح هذا الجهد المتواضع .

و فقهم الله و حفظهم من كل سوء بإذنه تعالى .

مقدمة

مقدمة:

يعبر التغيير عن معنى الحراك وعدم الثبات ، لكن مفهومه لم يلقى الاجماع من خلال الباحثين ، فظهرت العديد من المدارس المختلفة التي تعنى بالتغيير انطلاقا من اهدافه وأسسه ،ومناهجه ،وطرقه ،كما يدل التغيير عن حراك المجتمع الرافض للواقع او بعض جزئياته اذ يسعى إلى الانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التغيير ، كما سعت الشعوب الى استخدام كل الوسائل المتاحة في سبيل حصولها على الحرية والديمقراطية والتغيير نحو الافضل.

وفي خضم التطورات التي يشهدها العالم عموما والعالم العربي خصوصا، وظهور عدة مشاكل كان لابد من ادخال جملة من التغييرات والإصلاحات في بنية الانظمة السياسية ومؤسساتها السياسية والإدارية ، وعليه فقد ظهرت العديد من الفواعل الغير الرسمية في الجزائر التي بدورها تحاول التدخل في الشؤون السياسية و تسعى للمشاركة في عملية التغيير السياسي الى جانب الحكومة ، ومن بينها الجماعات الضاغطة و وسائل الاعلام باعتبارها من ابرز القوى الفاعلة في النظام السياسي.

اهمية الموضوع :

يعد هذا الموضوع من المواضيع ذات الاهمية البالغة في حقل العلوم السياسية ،لان مثل هذه الدراسات بمثابة الانطلاقة المفاهيمية ، التي تخول لنا ادراك موضوع التغيير السياسي حسبما يقتضيه الواقع ، كما يعد أيضا موجها لصانع القرار من جهة اخرى لإدراك العوامل المؤثرة في توجيه الرأي العام و ايجاد الحلول من اجل تحقيق الاستقرار السياسي.

ان هذا الموضوع يستمد اهميته من خلال المحاولة في البحث عن العلاقة بين متغيري الفواعل الغير الرسمية والتغيير السياسي ، كما تكمن أيضا في معرفة أهمية ودور الفواعل الغير الرسمية لأن السياسة العامة هي نتاج بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

أهداف الدراسة :

- التعرف على الية وكيفية التأثير الذي تحدثه المؤسسات غير الرسمية في عملية التغيير السياسي.
- ابراز دور المؤسسات غير الرسمية كأحد الفواعل التى ساعدت في عملية التغيير السياسي.

أسباب اختيار الموضوع : هناك أسباب شخصية وأخرى موضوعية:

أسباب ذاتية وتتمثل في:

- الرغبة الشخصية في معرفة حول ما يدور داخل النظام السياسي و كيف تتم عملية التغيير السياسي.
- الرغبة أيضا في معرفة هل الفواعل غير الرسمية لها أثر وما هو هذا الأثر؟ وكيف تؤثر في عملية التغيير السياسي؟ وكذا الرغبة في القيام بعمل أكاديمي لأثري المكتبة بمرجع يكون ذا منفعة في المستقبل.

أسباب موضوعية وتتمثل في:

- الدور الكبير الذي تلعبه الفواعل غير الرسمية في عملية التغيير السياسي.
- البحث عن السبل الرشيدة والكفيلة التي تنتهجها الفواعل غير الرسمية في التغيير السياسي في الجزائر.

اشكالية الدراسة:

نظرا للتغييرات والتطورات التي شهدتها الساحة السياسية في العالم وفي العالم العربي على وجه الخصوص بعد ثورات الربيع العربي، والدعوة الى القيام بإعادة القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى الاجهزة السياسية والادارية في اطار ما يعرف بالتغيير السياسي .

الاشكالية:

– كيف تساهم المؤسسات غير الرسمية في احداث التغيير السياسي في الجزائر ؟

وتنبثق عن الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية:

– ما هو مفهوم التغيير السياسي؟
– ماهي اهم الفواعل الغير الرسمية المساهمة في التغيير السياسي في الجزائر؟
– ما هو دور الفواعل غير الرسمية في التغيير السياسي في الجزائر؟

الفرضيات:

- كلما كانت الديمقراطية حقيقية تعتبر الهدف الأساسي لأي دولة تسعى اليها فان تحقيقها لا يتم الاعن طرق تجسيد المشاركة الفعلية للفواعل غير الرسمية.
- نجاح السياسية العامة مرهون بمدى قدرتها في ادراك ودمج الفواعل غير الرسمية في مختلف مراحل عملية التغيير السياسي.
- كلما كان تأثير الفواعل غير الرسمية في عملية التغيير السياسي في الجزائر ادى الى تحقيق الحكم الراشد.

مناهج و مقتربات الدراسة:

المنهج التحليلي التاريخي : تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال الوقوف على جميع المراحل التاريخية والأحداث والتطورات التي مرت بها الفواعل السياسية ، ودورها في عملية التغيير السياسي.

منهج دراسة الحالة : معرفة واقع الفواعل غير الرسمية في عملية التغيير السياسي في الجزائر.

المقترب المؤسسي : تم الاعتماد عليه لأنه يهتم بالفواعل غير الرسمية باعتبارها مؤسسات ويوضح علاقة تلك المؤسسات مع المؤسسات الرسمية .

خطة الدراسة : تم الاعتماد على خطة تتكون من ثلاثة فصول

الفصل الأول : ويتعلق بالإطار المفاهيمي لدراسة التغيير السياسي وينقسم الى أربعة مباحث

في المبحث الأول تم تناول اشكالية مفهوم التغيير السياسي في أدبيات العلوم السياسية ، في المبحث الثاني العوامل الداخلية الخارجية الدافعة لحدوث عملية التغيير السياسي، أما المبحث الثالث أنواع التغيير وتصنيفاته ، أما المبحث الرابع والأخير تناول المداخل النظرية المفسرة لحدوث التغيير السياسي.

أما الفصل الثاني تناول أهم الفواعل غير الرسمية المرتبطة بالتغيير السياسي من خلال مبحثيين المبحث الأول الجماعات الضاغطة والتغيير السياسي في الجزائر والمبحث الثاني دور وسائل الاعلام في التغيير السياسي في الجزائر. ويتعلق الفصل الثاني بالجانب التطبيقي.

اما الفصل الثالث والأخير تناول تقييم عام لدور الفواعل غير الرسمية والميكانيزمات وذلك من خلال مبحثيين المبحث الأول تحديات تأثير في صنع السياسية العامة ، والمبحث الثاني الحكم الراشد كآلية لتحقيق التغيير السياسي.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتني في دراستي جملة من العوائق المتمثلة في قلة الكتب والمراجع الخاصة بموضوع الفواعل غير الرسمية ودورها في التغيير السياسي في الجزائر.

عدم تغلل الفواعل غير الرسمية في الجزائر وممارستها لمهامها وأدوارها نتيجة سيطرة الحكومة مما أدى الى صعوبة البحث فيها

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتغيير السياسي

تمهيد: يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمختلف المفاهيم التي سوف يتم التطرق إليها، ويهدف هذا الجهد الى تحديد المصطلحات حتى نتمكن من إزالة الغموض حيث في البداية يتم تحديد المعنى اللغوي للتغيير السياسي، وبعد ذلك يتم تحديد المفاهيم المرتبطة بالتغيير السياسي المتمثلة، في التحديث، والتنمية السياسية والإصلاح السياسي ،ثم تحديد العوامل الدافعة لحدوثه ، وبعد ذلك تحديد أنواع التغيير السياسي وفي الأخير المداخل النظرية المتعلقة بالتغيير السياسي.

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم التغيير السياسي وأهم المفاهيم المرتبطة به

عرف حقل العلوم السياسية في السنوات الأخيرة الاهتمام المتزايد بالقضايا المتعلقة بالتغيير السياسي في الدول العربية خاصة بعد ثورات الربيع العربي .

المطلب الأول : العلوم السياسية والتغيير السياسي وصعوبة تحديد المفهوم

– بعد موجة الربيع العربي التي شهدتها الدول العربية ،والحاجة الملحة لإعادة بناء من جديد ،كثر الحديث عن مصطلح التغيير السياسي ،وأصبح من أهم المصطلحات الأكثر تداولا ،و رغم شيوع المصطلح في حقل الدراسات السياسية إلا أن المتمعن في معظم الأدبيات ،يلاحظ أن المفهوم لم يتم التطرق إليه بصفة واضحة ،وهذا عكس مصطلح التغيير الاجتماعي ، في حقل العلوم الاجتماعية وبالتالي يجعل مفهوم التغيير السياسي من المفاهيم المعقدة والغامضة مما يجعل هناك صعوبة في تحديده.

–العلوم السياسية والتغيير السياسي: تعتبر عملية التغيير السياسي في أدبيات العلوم السياسية تحدي أمام الباحثين ،والمهتمين بفهم وتفسير الظواهر السياسية ، فما هو

معروف أنه يمكننا فهم عملية الاستمرار والاستقرار السياسي بدلا من التغيير فهو في الواقع أكثر [1]المواضيع التي تشكل تحديا لعلم السياسة.[2]

ويعد التغيير عائقا بالنسبة للعلوم الاجتماعية ،وذلك راجع لقلة المعرفة بالتغيير الاجتماعي حسب رأي علماء الاجتماع ، فحسب رأي الأستاذ دون مارتنديل أن نظرية[3]

---

[1]– عبد المؤمن سي حمدي،«اشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة»،(اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص :الحوكمة والتنمية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة المسيلة ،2018–2019)،ص.17.

التغيير الاجتماعي أضعف فرع في النظريات الاجتماعية ،و هو ما ذهب إليه علماء اجتماع آخرين، و يبقى علماء الاجتماع أحسن حالا نسبيا من علماء السياسية بسبب إهمال حقل العلوم السياسية لنظرية التغيير السياسي .

ظاهرة التغيير السياسي لم تحظى بالاهتمام المبكر من قبل علماء السياسية ،حيث كان لعلماء الاجتماع الحظ الأوفر –والسبق من خلال البحث في ظاهرة التغيير الاجتماعي، حيث أوضح دافيد ايستون في عام 1953أن السبب راجع لعدم الاهتمام بطبيعة البحث السياسي ،الذي ركز على دراسة الأوضاع الراهنة وأهمل التغيير السياسي.

– في حين آخر رأى الأستاذ تالكوت بارسونز أن علم السياسة يدرس التغيير من داخل النظام السياسي ،مثل التغييرات المرتبطة بقوة الأحزاب السياسية ،أو البرلمان ويعود ذلك إلى الاهتمام الكبير بالدول التي تعاني مشاكل التغيير السياسي، لكن بعد التطور الذي شهده مجال البحث ،في مجال التحديث ،والتنمية السياسية بدأ الاهتمام

بنظريات التغيير من قبل علماء السياسة ،وأبرزهم صامويل هنتغتون عام 1968في كتاب" النظام العام السياسي في مجتمعات متغيرة."[1]

–كما طرح ايضا الأستاذ جان ماري دانكان في كتابه علم السياسية قائلا :"لكي ننهي هذه النظرة لبعض المفاهيم الشهيرة بما فيها من صعوبات ومآسي والتي تبدو وأن فعاليتها الفكرية مشبوهة ، ينبغي الإشارة لمفهوم التغيير السياسي.[2]

وهذا ما يظهر أنه هناك إشكالا في مصطلح التغيير السياسي، سواء على المستوى الاصطلاحي أو النظري.

- كما أضاف الأستاذ دانكان عند حديثه عن نظريات التغيير السياسي بعبارة صريحة أنها فاشلة بشكل عام ، حيث انطلقت من أمثلة خاصة ،الأمر الذي جعل من هذه النظريات غير جديرة وقيمتها التنبؤية شبه معدومة ،ففي طرحه للخطوط الكبرى والعامة للنظريات المتعلقة بالتغيير السياسي أكد بأنه يعرج عليها بسبب شهرتها وليس بسبب نجاحها.[3]

–وأيضا هذا ما ذهب إليه الأستاذ سميث في كتابه :"كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير والتنمية" ، عند حديثه عن التنمية السياسية مع أعمال هنتغتون وآلموند

---

[1]– مولد ،سبع ،الإخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر، (مجلة دراسات دولية ،العدد58 جويلية 2014)،ص.60.

[2]– جان ماري ،دانكان ،(تر،محمد عرب صاصيلا)،علم السياسة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1997)،ص.165.

[3]– نفس المرجع السابق، ص165.

وباول ولوسيان باي في حديثهم ،عن التغيرات الأساسية التي تحدث عندما يصير مجتمع ما أكثر تقدما سياسيا رابطين التنمية السياسية بالمساواة السياسة والقدرة الحكومية على التمايز المؤسسي ،والاستقلال الذاتي والعلمنة الثقافية والتمايز الهيكلي ، و العلقنة ، و الاندماج القومي.بحيث كان التشديد على إعداد نماذج مختلفة لأنماط النظام السياسي، وليس لمختلف أنماط التغيير من نظام الى آخر.[1]

-كما رأى الأستاذ دنكان أن مشكلة التنمية السياسية ،على أنها معطى وبالتالي كان من الأجدر ربط المعاني بالمفهوم ،ومن هنا كثرت التعاريف والافتقار الى اتفاق حول معنى التنمية السياسية في الواقع ،جعل من المستحيل طرح نظرية التغيير السياسي، وبالتالي تخلى المنظرون عن محاولة التنبؤ باتجاه التغيير، وركزوا على العلاقة بين المتغيرات الدالة على التنمية ،وعلى سبيل المثال ركز هنتغتون على أسباب الاستقرار السياسي في أي مجتمع ، مهما كان متقدما مشيرا إلى ذلك إلى المشاركة والمأسسة السياسية.[2]

وعموما جل نظريات التنمية السياسية ترى أن عملية الانتقال دائما تكون وفق طريق أحادي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث ،لأن عملية التنمية السياسة عبارة عن تحولات متتالية تقود إلى نتيجة معروفة مسبقا.

ولقد كان لموضوع التغيير السياسي جملة من الآراء واختلافات وجهات النظر حول إشكالية تحديد مفهوم التغيير السياسي وأهم المفاهيم المرتبطة به. فمصطلح التغيير السياسي ارتبط بظهور أطروحات جديدة ،انتقدت فكرة التوجه الفردي لنظريات التحديث والتنمية السياسية ،وانتقد أيضا عدم قدرة هذه النظريات على تغيير حركية المشهد السياسي في البلدان النامية ،كل هذا جعل من المحللين السياسيين يتناقضون في نتائج دراستهم وتوقعاتهم ، وبالتالي تراجعت مفاهيم التحديث و التنمية السياسية لصالح مفاهيم التحول الديمقراطي، بوصفها من المفاهيم الأكثر قدرة على تفسير ديناميات التفاصيل التي تشهدها الأنظمة السياسية في الدول النامية ومنها العربية.[3]

وبعد الحراك الذي شهده العالم العربي ارتبط مفهوم التغيير السياسي بمفهوم الديمقراطية، ومن أبرز مطالب الحراك المطالبة بتغيير الأنظمة من أنظمة متسلطة إلى أنظمة ديمقراطية.

---

[1]- بي. سي. سميث، (تر:خليل ،كلفت)، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية ط1.(القاهرة : المركز القومي للترجمة،2011)،ص. ص. 146-147.

[2]- نفس المرجع السابق ص .ص 147-148.

[3]- فادية ،المليح حلواتي ،تقرير عن الملتقى الدولي الثاني لمخبر العلوم السياسية الحديثة تحت عنوان التغيير السياسي في ظل الراهن الدولي الرهانات والتحديات ،(المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 39،40،صيف .خريف 2013)،ص.190.

تعريف التغيير السياسي:

لقد اختلف الباحثين والمفكرين في تحديد مفهوم التغيير السياسي باختلاف توجهاتهم.

وقبل الحديث عن مفهوم التغيير السياسي ،نقوم بتحديد مفهوم التغيير.

1-التغيير

لغة : يشير مصطلح التغيير إلى إحداث شئ ،لم يكن قبله وإلى انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى.

اصطلاحا: يمكن تعريف التغيير وفق تعريف أسامة الغزالي حرب على: أنه ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي، يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى.[1]

اذن التغيير: هو الانتقال من مرحلة أو حالة غير مرغوبة إلى حالة أخرى مرغوبة يفترض فيها أن تكون أكثر إيجابية ، وتلقى أكثر إيجابية وتلقى أكثر قبولا لدى غالبية العاملين في المنظمة.[2]

2-التغيير السياسي: يستند مفهوم التغيير السياسي للفكرة القائلة :بأنه ربما يتم تحديد هدف أي نظام اجتماعي وفقا للمنافع التي يحصل عليها الأعضاء المختلفون جراء عمل هذا النظام، كما يحدث مع المجتمع المحلي .فالتغيير الذي تقوم به الجماعات الداخلية في الدولة أو خارجها يعود في جوهره إلى سببين هما:

-إما زيادة الكفاءة الاقتصادية وتوسيع الكسب المتبادل إلى أقصى حد.

-أو إعادة توزيع الثروة والقوة لصالحها على حساب الكفاءة ومكاسب الجميع.[3]

-ويعرف معجم المصطلحات السياسية و الاستراتيجية التغيير السياسي على أنه: "تغير يصاحب مفهوم الثروة التى تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة ،في الحياة السياسية ،وهو كل تغير كيفي أو نوعي، أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج."

---

[1]- محسن ، الخيضري ،إدارة التغيير ،ط1. (دمشق :دار الرضا للنشر ،2003)،ص. ص 15-16.

[2]- المرجع السابق ص.17.

[3]- خلود، خميس ،التغيير في شمال إفريقيا في ضوء التدخل الدولي ،ليبيا نموذجا ،موقع الغد العربي

http ://alghadalarabi.net/ar/,action=details&id=16552

– وتعرف الموسوعة السياسية التغيير السياسي على أنه : مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية ،والتفاعلات بين القوى السياسية ، وتغيير الأهداف بما يعنيه كل ذلك ،من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها، أو بين الدولة نفسها أو بين عدة دول.[1]

– فيما يرى ابن خلدون : بأن التغيير السياسي هو أحد سمات الدول والمجتمعات حيث يقول:"أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم ،لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ،إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة ،وإنتقال من حال إلى حال وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار ،فكذلك يقع الآفاق والأقطار والأزمنة والدول."[2]

– فيشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التى تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما ، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ ،داخل الدولة نفسها أو دول عدة ،كما يقصد به الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي.[3]

وعليه يمكن القول ان التغيير السياسي: هو الانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع آخر مغاير، عن الوضع القائم بهدف الإصلاح في الأنظمة السياسية ،والتى من خلالها يتكون إصلاح في جميع الميادين .

وموضوع التغيير، والتغيير السياسي يشيرا ،إلى مسألة جوهرية في النظرية الاجتماعية، وهي ما إذا كان تغير النظام الاجتماعي يتم من خلال التغيرات التدريجية المتزايدة ،أو أنه يجب أن يكون ناجما عن الغليان والعنف السياسي،بما في ذلك الثورة على المستوى المحلي، أو الحروب الكبرى على المستوى الدولي .[4]

وكما شكلت مفاهيم التنمية ،والتنمية السياسية ،والنمو، والتغير ، والتطور، والتقدم والتحديث مادة هامة لدراسة نظرية التغيير بشكل عام ،فهي تحمل في طياتها مبادئ تغييرية تستهدف إلى تغيير الوضع القائم، بوضع آخر إما بشكل كلي ،أو جزئي أو على شكل إجراءات تجميلية ،أو تغييرات مرحلية .

اما التحول السياسي: يعني الانتقال من موقع اجتماعي، أو سياسي، أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين ،الى اقصى اليسار، أو تغيير الولاء للشخص ،أو الحزب وكل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة ،مما يفتح المجال لكل الاحتمالات التي تحدث .

---

[1]- عبد الفتاح ،إسماعيل ،معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية ،ط1.(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ،2008)،ص 92.

[2]- محسن ، الخيضري ،مرجع سابق ص.20.

[3]- إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية ،(الكويت :جامعة الكويت،1994)،ص.47.

[4]- خلود ،خميس ،التغيير في شمال إفريقيا.

ويبرز أيضا مفهوم الثورة كأحد أنماط التغيير السياسي في العالم، والثورة : تعني التحرك الشعبي الواسع خارج إطار البنية الدستورية القائمة ،أو خارج الشرعية ،يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة ،وهي حركة تغيير الشرعية السياسة الشرعية القائمة التي لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة .[1]

وحتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما عملية تغيير حقيقي لابد من توافر شروط أو الظروف التالية:

– أن يكون وضع شاذ يحتاج إلى تغيير ،اذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للتغيير ، فالوضع الشاذ قد يكون غياب العدالة ،أو الحرية ،أو انتشار الفقر أو المرض، وعدم الإستقرار، فالعلة تساعد في تحديد مواطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج .

– أن يكون التغيير نحو الأفضل ،فتسود الحرية محل الاستبداد،والحرية بدل الظلم والأمن محل الخوف والاستقرار بدل الفوضى،الى آخره.....

– أن يحمل التغيير صفة الاستمرارية وليس التراجع ،فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها تغييرا بالمعنى، فيتحول نظام سلطوي إلى ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة ،ولا يعتبر تغييرا.[2]

المطلب الثاني :المفاهيم المرتبطة بالتغيير السياسي.

– يرتبط مفهوم التغيير السياسي بجملة من المفاهيم مثل الإصلاح السياسي ،التحول السياسي ،التحديث ، الثورة ،بحيث تحمل معاني تغييرية تهدف الى تغيير الوضع القائم الى الأحسن بخصوص الأنظمة السياسية.

–**التغيير السياسي والتحديث:** يقصد بالتحديث كل التطورات التى تحدث في المستوى السياسي، والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وارتبطت عملية التحديث في القرن 19 و 20 بالنمو الحضري ،وظهور المدن الكبرى في أوربا ، وأمريكا وبعملية التنظير في التنمية السياسية ،بحيث رأى جل كتاب التنمية السياسية الأوائل إلى أن التحديث على انه مرادف للتغريب بحيث ،تكون المجتمعات أقل أو أكثر حداثة وقادرة على تبني مؤسسات متطورة ،وهناك اتفاق بين الكثير من كتاب الغرب على أن الحداثة المحصلة النهائية للتحديث ،وبالمختصر التحديث هو حركة نحو الأخذ بالتكنولوجيا والتكنوقراطية في السياق السياسي الغربي .

---

[1]- محمد ،عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2000)ص.197.

[2]- -طارق، أحمد، محددات الإصلاح السياسي. http://ww .yemeress.com/algomhoriah/1001649

وتطرق كل من هنتغتون ،وآلموند ،وباي إلى فكرة التحديث على أنها :عملية طويلة الأجل في التمايز للأخذ بالعلمنة ،والعقلانية ،والتمايز البنائي ،وقد قارن هؤلاء بين النظم السياسية الغربية ، والنظم السياسية الغير غربية مستفيدين في ذلك من التباين القائم بين مفهوم التحديث التقليدي في التمييز بين أنماط السلوك.[1]

ويتضمن التحديث منظومة القيم الأساسية ،إذ أنه يعني على وجه الخصوص القبول التدريجي من قبل الاحزاب السياسية والجماعات داخل المجتمع بالمعايير العالمية القائمة على الإنجاز ،وبالحقوق المتساوية بين المواطنين إزاء الدولة ،وذلك مقابل التسليم بوجود التزامات متساوية في حق الدولة .[2]

– **التغيير السياسي والتنمية السياسية:** كان هناك اعتقاد سائد بأن التحديث والتنمية السياسية مفهومان متطابقان، على اعتبار أن التنمية السياسية مظهر من مظاهر التحديث بصفة عامة،حتى جاء الاعتراض الوحيد لهذا الاتجاه من خلال أعمال هنتغتون والالزامية ، إلى ضرورة التمييز والتفريق بين مفهوم التنمية والتحديث السياسي بداعي أن الربط بين المصطلحين، يؤدي إلى الحد من إمكانية تطبيق مفهوم التنمية السياسية زمنيا و مكانيا ،و ذلك لأنه قد تم تطبيق مفهوم التنمية السياسية زمانيا ومكانيا ،ولذلك تم ربطها بمرحلة معينة من التطور التاريخي ،وبالتالي لا يمكن التكلم عن التنمية السياسية في مرحلة ماقبل الحداثة ،فالتنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة ،وهي تلك العملية التى يحدث بموجبها تغيير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبناءات ،وتدعيم الثقافة السياسية الجديدة ،بحيث يؤدي ذلك على مزيد من التكامل للنسق السياسي.[3]

وتعد التنمية السياسية أحد عمليات التغيير السياسي التى تشهدها الدول النامية أو المجتمعات الانتقالية ، و التي يميزها هو أنها تزال ترتبط بالقيادة الكاريزماتية ، وتسيطر على النظم السياسية للسلطة التقليدية ، كما أن التنمية السياسية ترجع لعدة قوى في المجتمع ، فالتنمية السياسية ماهي إلا وسيلة لتحقيق الديمقراطية الكاملة.[2]

فالتنمية السياسية ليست مرتبطة فقط بالنمو الاقتصادي فهي، تهدف إلى تغيير أساسي في المجتمع وطرق المعيشة ،والنظم والنماذج السياسية ،واكتساب مفاهيم جديدة ،وتعني الانتقال بالمجتمع السياسي وزرع قيم جديدة في مرحلة أقل تقدما إلى مرحلة أكثر تقدما.[4]

---

[1]- ريتشارد هيجوت ،(تر، حمدي عبد الرحمان) ،نظرية السياسية التنمية ،ط1.(لأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية ،2001)، ص.232-233.

[2]- نفس المرجع السابق ص 233

[3]- ثامر كامل ،محمد الخزرجي ،النظم السياسية الحديثة ;والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ،ط1.(عمان :دار المجدلاوي للنشر والتوزيع)،ص. 138-139.

[4]– إسماعيل ،عبد الفتاح عبد الكافي ،معجم مصطلحات عصر العولمة ومصطلحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وتقنية وإعلامية ،(القاهرة :الدار الثقافية للنشر والتوزيع ،2006)ص.156 –157.

-**التحول السياسي والتغيير السياسي** : استخدم المصطلح للإشارة إلى التغيير في النظام السياسي ،من أجل تحقيق الديمقراطية ،ويعد الأستاذ دانكورت روستوالسباق في استخدام المصطلح عام 1970في مقاله:"التحولات على الديمقراطية نحو نموذج ديناميكي."،وأكد أن علماء السياسية ركزوا على كيفية المحافظة على الديمقراطية وتعزيزها خصوصا في أوربا وأمريكا،غير أن هذا لم يكن يساعد أو يخدم الدارسين في البلدان النامية لأن اهتمامهم كان منصبا حول الكيفية التي يتم من خلالها إدخال الديمقراطية حيز التنفيذ في المقام الأول.[1]

ويعني التحول السياسي قدرة النظام السياسي على أن يغير في الكثير من الجوانب والأهداف والمؤسسات المختلفة، و يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع والاستقرار.[2]

إن مصطلح التحديث والتنمية وغيرها دائما تتطلع إلى الأحسن والأفضل ، في حين أن التحول السياسي قد يكون تغييرا سياسيا سلبيا، إذ يؤدي الى تخلف شديد.[3]

ويحمل التحول السياسي في طياته جملة من التغييرات السياسية ،التي تهدف الى تحقيق الديمقراطية ، وقد تكون تغييرات شكلية ،أو تجميلية تؤدي إلى بروز شكل جديد من الإستبداد، وهذا النوع شهدته الأنظمة السياسية العربية ،من أجل إحداث تغييرات سياسية نتيجة الحراك الشعبي.

-**الإصلاح السياسي والتغيير السياسي:** يعتبر مفهوم الإصلاح من المفاهيم التى برزت منذ القدم في كتابات المفكرين القدامى مثل آرسطو وأفلاطون ،بحيث كانت تحمل كتاباتهم أفكارا إصلاحية مثل، العدل ،وتنظيم المجتمع ،والاستقرار السياسي وغيرها، ويعد الإصلاح السياسي الهدف المنشود من قبل الفلاسفة والمفكرين والسياسين ،فهو موضوع رئيسي في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين.[4]

ويعتبر موضوع الإصلاح السياسي من المواضيع ذات الأهمية البالغة في الدراسات الفكرية والسياسية ، وقد تعددت التعاريف المرتبطة بالإصلاح السياسي وذلك راجع الى التمايز الإيديولوجي والمعرفي ،حيث يقصد بكلمة reforme الانتقال والتحول من بيئة

---

[1]– مولود ،زايد طيب ،علم الإجتماع السياسي ط1.(ليبيا: منشورات السابع من أفريل ،2007)،ص .ص 93–94.

[2]– بومدين طا شمة ،دراسات في التنمية السياسة في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات ،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011)،ص .19.

[3]– –محمد ،علي رجب ،مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد تحلل تاريخ –سياسي –إقليمي ،ط1.(القاهرة :دار التعليم الجامعي ،2015)،ص.300.

[4]- إسماعيل معراف ،مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية للنشر ،2013)،ص.310.

سياسية متشجنة ومتسمة بطابع السكون والهدوء، إلى محاولة الوصول إلى أوضاع مستقرة متغذية بأفكار التنمية والتطور والتحديث والتقدم ،وهو ما أصبح يعبر عنه في الدراسات الأكاديمية بالإصلاحية réformisme نسبة إلى المذهب السياسي الذي يبنى وفق البنيات الدستورية والسياسية ،و الاجتماعية منسجمة ومتكيفة مع التطورات التى تحدث في الدول المتقدمة، والإصلاح كمفهوم نظري يعبر عن جملة من الممارسات الهادفة، إلى تحديث آداء الجهاز الإداري والسياسي و الاقتصادي في بعض المجالات الحياتية ،والتى تشهد التراجع والتأزم وعدم الاستقرار وبالتالي يعكس صورة ومشروعية النظام ، مما يستجوب تغييرات إصلاحية وجذرية تعيد ربط المواطن بدولته.[1]

ويرى البعض أن مرادف التغيير السياسي هو الإصلاح السياسي، لأن ثورات الربيع العربي كانت تهدف الى إحداث تغيير السياسي ،وإصلاحات سياسية على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

والإصلاح السياسي مرتبط بعملية التغيير السياسي، وله أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية، و التي تتضمن مفاهيم متعلقة بالتغيير السياسي ‘فالتغيير سنة الكون، والإصلاح عملية طبيعية لابد من الدخول فيها ،من أجل التغيير نحو الأفضل ،ويرى البعض أن الإصلاح السياسي المفروض من البيئة الخارجية ،هو حلقة جديدة من نظريات المؤامرة التي تهدف إلى تحقيق أجندة خفية بمصالح الدول الغربية ،لذلك من الأفضل أن يكون الإصلاح ذاتي ولا يأتي من الخارج.[2]

– **الثورة والتغيير السياسي:** دائما تحدث الثورة تغييرا مفاجئ في الأوضاع القائمة مما يسفر عنه أوضاع جديدة لم يكن لها عهد،ولما كانت الثورة تستمد أهميتها من اتساعها وعمق محتواها بحيث كانت الثورات التى أدت إلى إحداث تغييرات سياسية واجتماعية ، وظاهرة فريدة منوعها والأكثر تداولا عند الباحثين مثل الثورة الفرنسية 1789والثورة الروسية 1917و الثورة الإيرانية1979 .[3]

ومفهوم الثورة ارتبط ظهورها بمسار التاريخ حيث بدأمن جديد فجأة ،وبأن قصة جديدة بدأت،وقصة لم تروى سابقا ،ولم تعرف قط ،وهي على وشك أن تظهر ،هو مفهوم لم يكن معروف قبل إندلاع الثورتين الكبيرتين في نهاية القرن 18.[4]

---

[1]- مرجع سابق الذكر، ص.193 .

[2]- محمد علي رجب ،مرجع سابق الذكر ،ص.302.

[3]- عيادة كحيلة ،الثورة و التغيير في الوطن العربي عبر العصور ،ط1.(القاهرة :مركز البحوث والدراسات الإجتماعية ،2005)،ص.9.

[4]- حنة ، أرندت (عطا عبد الوهاب)،في الثورة ،ط1.(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2008)،ص.36.

ويتداخل مفهوم الثورة في الأدب السياسي مع مجموعة من المفاهيم كالانقلاب ، والانتفاضة ،والعنف ،والحرب الأهلية ،كما تستمد جذورها كظاهرة إنسانية من تاريخ الإنسانية ،وهي ملازمة على الدوام نشأة النظم السياسية ، وتطفو على السطح كلما جنحت هذه النظم عن إطار وحدود مشروعيتها ،ومالت السلطة فيها إلى الاستبداد والدكتاتورية.[1]

وإن الحديث عن الثورة مرتبط بفكرة الحرية وبالتالي لايمكننا الحديث عن الثورة،لأنها مرتبطة بالحرية وجل الانقلابات التى حدثت لايمكن إعتبارها ثورة كما لايمكننا التماس ثورة في حرب أهلية ، بحيث كان القدامى ينظرون إلى أن الحرب الأهلية والخصام الطائفي على أنه الخطر الذي يواجه الكيانات السياسية ،حيث تنتقل السطلة فيها من شخص إلى آخر، ومن مجموعة إلى أخرى ،ولم تكن تثير المخاوف. والتغيير الذي تقوم به يكون طفيفا في الجهاز الحكومي، كما أنه لا يمكن أن نعتبر العنف الذي يحدث على أنه ثورة ،لأن التغيير هو الأجدر بذلك ويكون وفق الطرق المشروعة ،وبالتالي لا يمكن الحديث عن ثورة إلا عندما تحدث تغييرا ويكون بداية جديدة.[2]

وتعد الثورة التغيير الجوهري للأوضاع الاقتصادية ،والسياسية ،والاجتماعية بطرق تخرج عن النظام المألوف ، وعادة لا تخلو هذه الثورات من العنف وإن قيل بوجود ثورات بيضاء كما أن هناك تمييز بين الثورة والحركات السياسية political movements ، وهذا الأخير يعبر عن الثورات والإنقلابات التي لم تحقق النجاح بالرغم من أن تكون لديها آثار بعيدة المدى ،على المجتمع الذي تقوم فيه مثل هذه الحركات السياسية .[3]

وتعتبر الثورة ممارسة سياسية لتغيير النظام تغييرا جذريا ،وليست تغييرا في إطار النظام الحاكم ،وتستخدم طرق غير التي يقرها النظام القائم ،وبالتالي لا يمكن أن نصف ثورة إلا عند إحداثها تغيير شاملا ،وتكون شكل مختلف للحكومة ،أو تكون كيان سياسي جديد.[4]

وكما أن بعض الكتاب يميز بين التغيير السياسي والثورة ، و ترتبط الديناميا التي تقود إلى ظهور الثورات ،والحركات الثورية في الدول و خاصة الدول النامية منها بتطور الأبنية السياسية والسلوكات السياسية والتفاعلات الاجتماعية و السياسية والأوضاع الثقافية

---

[1]- خالد المعيني ،كي لا تسرق الثورات دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية ،ط1.(بيروت :منشورات ضفاف،2014)،ص.13.

[2]- حنة أرندت ،مرجع سابق الذكر ،ص .ص.46،47.

[3]- فتحي السيد عبده، السياسة والمجتمع رؤية مستقبلية للثورة والديمقراطية والأحزاب السياسية ،(الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة ،2013)،ص .ص74-76.

[4]- حسن كريم وآخرون ،الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات ،ط1.(بيروت:الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،2013)ص.148.

،وتحدث الثورة عادة عند فشل النظام في العمل كآلية لإدارة الصراع و حل الأزمات أو تفاقم حدتها وإخفاق محاولة النظام ضبطها أو حلها .[1]

*يمكن القول ان التغيير السياسي مفهوم حركي ،لا يعرف نقطة يتوقف عندها ،إنما يعبر عن عملية مستمرة في المشهد السياسي، و هو نتاج وانعكاس لبيئة متحركة ومتطورة تتطلب عوامل داخلية وخارجية مترابطة ومتداخلة ،وقد تكون بوسائل سلمية أو عنيفة ونتائجها متوقفة على قدرة النظام ، والنخب السياسية الاستجابة لهذه النتائج الإيجابية أو السلبية، التي لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولها انعكاس على المستوى الإقليمي و الدولي ،والكثير من الاجتهادات والدراسات السياسية تقدم العديد من المفاهيم للتعبير عن جوهر التغيير السياسي ومن بينها التحديث والتنمية السياسية والتحول السياسي والثورة وغيرها.

المبحث الثاني :العوامل الدافعة لحدوث التغيير السياسي ومتطلباته:

هناك مجموعة من العوامل الرامية لحدوث التغيير السياسي ،وتحمل في طياتها جملة من دوافع التغيير والتأثير ،ويكون بدرجات متفاوتة ،وهناك عوامل داخلية وخارجية ساهمت في إحداثه.

المطلب الأول : العوامل الداخلية الباعثة في حدوث التغيير السياسي.

العوامل الداخلية: وهي التى تحدث في البيئة الداخلية، وتكون نابعة من المجتمع وتكون سياسيةٌ و اقتصادية ،و اجتماعية و ثقافية ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل :[2]

العوامل السياسية:

– المطالب الموجهة من قبل الرأي العام والأفراد للنظام السياسي ، من خلال المطالب التى تتحول إلى مخرجات في حالة عدم تبني الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة.

– التغيير والنفوذ والقوة الموجودة لدى بعض الحركات، والأحزاب وتحول أهداف الأحزاب من إطار الحزب الى إطار الدولة ،كما يكمن تحديد الفاعلين السياسيين لنوع التغيير السياسي الأولية الأولى لتحقيق التغيير.[3]

– النظام السياسي هو المسؤول عن عملية التغيير بحيث يقوم بتنظيم العلاقات الخارجية ، ووضع الاستراتيجيات العامة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار، والأمن فكلما اكتسب النظام السياسي درجة كبيرة من الشرعية، في إطار المشاركة السياسية ودرجة فاعلية السياسية

[1]- عبد الغفار ،رشاد القصبي ،التحول السياسي والتحول الديمقراطي الحراك السياسي وإدارة الصراع ،ط2(القاهرة :مكتبة الآداب للنشر ،2006)،ص.123.

[2]- الشويكي، بلال محمود، «التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة حماس نموذجا »(بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،جامعة النجاح الوطنية بنابلس ،2007)،ص.36.

[3]- محمد علي رجب ،مرجع سابق الذكر ،ص.296.

،التي يصنعها ومخرجات هذه السياسات بالنسبة للمجتمع كلما اكتسب القوة التي تساعده أ ن يكون فاعلا في إحداث التغييرات الداخلية وضبطها ،فالبعض يرى أن التنمية السياسية تهدف إلى تحقيق المشاركة السياسية الواسعة ثم الاستقرار السياسي .[1]

–حدوث التغيير السياسي تدريجي وفق عوامل ،تسمح باستمرار حكومة مستقرة خلال التسويات المتفق عليها بين الجماعات ،ولذلك يرى الأستاذ ألاردت وليتونين أن أكثر الأوضاع السياسية استقرارا تتحقق بالتغلب على الكثير من الخلافات الاجتماعية بالتفاوض السياسي بين الجماعات المختلفة ،لتحقيق الأهداف المتباينة ولأن كل الجماعات تشعر أنه يمكن لها تأثير في الوضع السياسي، وتظل كل منها ملتزمة بالنظام ،وترتكز على الجوانب التى تحظى بإجماعهم ،من أجل ترسيخ التعاون مع الجماعات الأخرى وتتمثل الجائزة التى يتم الحصول عليها و من هذه المساومات حدوث تطورات وتغييرات جديدة وتعديلات يمكن تحقيق الاستقرار من خلالها.[2]

– يلعب النظام السياسي دورا سلبيا في إحداث التغيير السياسي فقد يكون تابعا لنظام سياسي آخر ، لا يراعي المصالح الداخلية للمواطنين ، وأن يكون النظام متواطئ مع جهات غربية ضد شعبه[3]، وغالبا ما تكون هذه الأنظمة استبدادية تتميز بتركيز السلطة في يد الحزب الحاكم.

–سقوط العديد من الأنظمة السياسية العربية عقب ثورات الربيع العربي في ظل غياب الإرادة والعزيمة نحو التغيير السياسي الفعال والرضوخ للقوى الغربية والسياسات الإملائية من أجل تحقيق مصالحها وأطماعها.

حدوث التغيير السياسي عندما يكون النظام السياسي عدواني عن طريق ممارسة التهديد العسكري للدول ،أو يقوم بتبديد ثروات الشعب في حروب لا طائل منها.[4]

كما ان للبيئة الثقافية دور مهم في توجهات الأفراد وسلوكاتهم ،وقيمهم واتجاهاتهم السياسية. ويرتبط التغيير السياسي بالثقافة السياسية السائدة فقد تكون دافعا أو عائق نحو التغيير السياسي.[5]

[1]- دلال ،ملحس استيتية ،التغيير الاجتماعي والثقافي ،ط2.(عمان :دار وائل للنشر والتوزيع ،2008)،ص. ص56-57.
[2]- ستفين دي تانسي،(تر،رشا جمال) ،علم السياسة الأسس ،ط1.(بيروت :الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،2012)،ص.168.
[3]- دلال ملحس استيتية ،مرجع سابق الذكر ،ص .57.
[4]- دلال ملحس استيتية ،مرجع سابق الذكر ،ص.57.
[5]- طه حميد حسن العنبكي ،نرجس حسين زايد العقابي ،أصول البحث العلمي في العلوم السياسية ،(لبنان: منشورات ضفاف،2015)،ص.ص.80-81.

وتعد الحركات التحررية والثورات من أهم اساليب التغيير السياسي و بغض النظر عن النتائج والمسار المتبع، فالغالب لهذه الثورات في ربوع العالم الاضطهاد والانفجار الذي ينجر عنه التغيير ويمحو الإضطهاد.[1]

وفقدان النظام للشرعية تجعله هش ويفقد مصداقيته على المواجهة ،وتحقيق الأهداف المنشودة ومطالب المواطنين ،كل ذلك يسهم في خلق الثورات والاحتجاجات ،وتصبح النخبة الحاكمة غير قادرة على المواجهة أمام جبهات التغيير السياسي،مما أدى إلى ضرورة التغيير السياسي.[2]

العوامل الاجتماعية والثقافية:

– يرى بعض الدارسين أن هناك علاقة بين الحراك الاجتماعي ،والتغيير السياسي هذا ما عبر عنه الأستاذ ببتريم سوركين p/sorokin قائلا : أصبحت التغيرات السياسية أوسع مدى وأبعد عمقا، ففي الكثير من المجتمعات الغربية ،يستطيع أفراد الطبقة الدنيا الوصول إلى مرتبة الأرستقراطية السياسية ،بل أن هناك تغييرا ملحوظا طرأ على الوضع النسبي للطبقات داخل الهرم الإجتماعي.[3]

– الصراعات التي تحدث داخل المجتمعات ،والتحولات التي شهدتها المجتمعات من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حضرية ،و التحول إلى نظام رأسمالي كل ذلك كان له الاثر في التغيير، ووجود اتفاق في التراث السيسولوجي على أن الحراك الاجتماعي أحد المؤشرات الدالة على التغيير ، بالإضافة الى بعض العلماء المعاصرين الذين قاموا بتطبيق هذا المفهوم في الدول النامية ، وكان الهدف من ذلك ظهور فئة الصناعيين وتشكل ونمو الطبقة الوسطى.[4]

– دور الحراك الشعبي العربي والطبقات الوسطى والدور المحوري الذي لعبته في إحداث الحراك العربي .[5]

–ظهور وبروز تيارات وانتماءات سياسية جديدة لها القدرة على التأثير، على طبيعة البناء السياسي والاجتماعي، ويعد الحراك الاجتماعي أهم المؤشرات التى ساهمت في التغيير السياسي.

---

[1]- سلامة موسى ،كتاب الثورات ،ا(لقاهرة :مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،2011)،ص.12.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي ،مرجع سابق الذكر ،ص.124.

[3]- هشام ،محمود الاقداحي ،الحراك السياسي ،(الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2013)،ص.228.

[4]- نفس المرجع السابق ص. ص 229-248.

[5]- عبد الإله بلقزيز ،توفيق مدني وآخرون الربيع العربي .....إلى أين ؟أفق جديد للتغيير الديمقراطي ،ط3(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2012)،ص.193.

–دور المجتمع المدني في ظل تطور وسائل الإعلام والمساهمة الفعالة والدور المحوري الذي لعبه ،وقيامه بمهامه على أكمل وجه زاد من قوته، في الحراك الذي شهدته المنطقة العربية، حيث يقول الأستاذ دون ايرلي مع اقتراب القرن الواحد والعشرين ظهر مصطلح جديد في النقاش السياسي حاملا معه طوقا جماعيا للأمة تبحث عن توجه جديد وذلك هو المجتمع المدني.

– تأثير الإعلام الجديد في عملية التغيير السياسي حيث يقول الأستاذ فريدريك سيرت frèdèric cabart في كتابه أربع نظريات في الصحافة :"بأن الإعلام يتخذ دائما شكل ولون البنى الاجتماعية، و السياسية التي يتحرك في اطارها، بحيث تعد وسائل الاعلام أداة في وجه جميع الأنظمة ،بحيث تعد السلطة الرابعة القوة الرادعة للسياسيين .[1]

ونظرا لتسارع عصر العولمة والثورة التكنولوجيا والمعلومات ،وإفرازها لما يعرف بالإعلام الجديد ودوره في مسار التغيير السياسي نظرا لعدم قدرة الدولة على ضبط حركة المعلومات الواسعة، وتراجع الأطر القانونية والإجراءات الإدارية التي تظم الوسائل الاعلامية التقليدية التلفزيون والإذاعة ،وتقليص الفوارق وذوبان الحدود بين العالم الافتراضي و عالم الواقع ، وتداخل العالمين بحيث اصبح تأثير مستخدمي التكنولوجيا يفوق القوى السياسية والاجتماعية في إحداث التغيير السياسي كما بدأ واضح في ثورتي تونس ومصر .[2]

العوامل الإقتصادية :

نعني بالعوامل الاقتصادية: تلك المتعلقة بالإنتاج ونظام الملكية السائدة والتصنيع وتلعب دورا في التغيير السياسي والاجتماعي ،فمثلا عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات ،فإن ذلك يصاحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الانساق الاجتماعية و السياسية الأخرى داخل البناء الاجتماعي والسياسي،كما ترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل سياسية واجتماعية وتكنولوجية ،وقد يكون للعوامل الاقتصادية دور في التعجيل بعملية التغيير السياسي.[3]

–الإخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتغيير السياسي،ووجود معدلات عالية في التنمية الاقتصادية ،يوفر آفاقا لتفعيل عملية التغيير السياسي والتحكم فيها.[4]

---

[1]- أمحمد مالكي وآخرون ،ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات ،ط1(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون،2012)، ص ص305-306.

[2]- نفس المرجع السابق ،ص.307.

[3]- دلال ملحس استيتية ،مرجع سابق ذكره ،ص. ص54-55.

[4]- إيمان أحمد ، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي ج2.(المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،5مارس2016)،ص8. على الموقع-https://eipss-eg.org/wp :/content/uploads/2016/02

–اعتقاد البعض أن عملية التغيير السياسي عملية اقتصادية ،وبالتالي العامل الاقتصادي هو الركيزة التى تبنى عليها المجتمعات الديمقراطية ،ويجب أن يتم بطابع الاقتصادي و الاجتماعي وليس السياسي وفقط.[1]

–تأكيد صامويل هنتغتون على ارتباط التنمية الاقتصادية بالتحول الديمقراطي كأحد أصناف التغيير السياسي ، بحيث يرى أن النمو الاقتصادي مهد لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية ،وأن الدول الفقيرة لا يمكن أن يكون فيها تحول سياسي نحو الديمقراطية لأنه يتطلب حد أدنى من الديمقراطية ،والغنى لا يكفي ايضا لتحقيق الديمقراطية فالدول المنتجة للنفط لم تحقق في معظمها الديمقراطية ،مما دفع هنتجتون إلى إضافة شرط النمو الاقتصادي ذات القاعدة العريضة ، وليس مجرد إنتاج النفط كسمة للنظم المتوقعة تحوله للديمقراطية، وارتبط هذا في تحليلاته بإبراز الأهمية الرئيسية التى تمثلها الطبقة الوسطى.[2]

–ارتباط الاضطرابات الشعبية بالاتجاهات الاقتصادية السلبية من خلال الركود وارتفاع الأسعار والندرة المفرطة في المواد الغذائية الناتجة عن انكماش الانتاج ، مما ينجم عنه البطالة و الفقر، مما جعل المواطنين يخرجون للشارع للمطالبة بإصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية.[3]

*مما ذكر يتضح ان التغيير السياسي يكون نتيجة المطالبة بإصلاحات في شتى المجالات ولا يمكن للدولة التجاهل ،غياب عدالة الدولة وعدم رضا المواطنين يجعلهم يطالبون بالتغيير السياسي ،وفي المقابل تشعر الحكومة على أنها صواب ،وعلى المواطن ان يقتنع ويقبل بالوضع أو يتدخل من اجل إقناع الحكومة بممارسة السلطة بشكل مختلف.

ويأتي التغيير السياسي بهدف إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع من أجل تكوين علاقة متوازنة ،فالتغيير السياسي يقع نتيجة المشاكل الجمة التى ترهق كاهل المواطن مثل العدالة ، والحقوق المدنية وتعد هذه المطالب تغييرات اجتماعية ،ويحدث ايضا نتيجة الاضطرابات الاقتصادية .

المطلب الثاني :العوامل الخارجية الدافعة لحدوث التغيير السياسي.

هناك عوامل خارجية ساهمت في عملية التغيير السياسي الى جانب العوامل الداخلية والتى تدفع باتجاه سلبي أو إيجابي ،ولها تأثير من البيئة الدولية وتتمثل هذه العوامل الخارجية في:

–التوجه العالمي نحو الديمقراطية:

[1]- فادية المليح الحلواني ،مرجع سابق الذكر ،ص.193.
[2]- عبد الغفار رشاد ،مرجع سابق الذكر ،ص.89.
[3]-Andrea Ansina ,vihoriodanele,about arevolution the ecnomic motivation of thearab spring ,journal of development and conflict ,vol03,2012,p2,3

–انتقال العديد من الدول نحو الديمقراطية وهي نتاج الثورة الديمقراطية العالمية التي وصلت تقريبا لجميع العالم، بالإضافة الى خمسة أسباب حسب صامويل هنتغتون التي تؤدي إلى حدوث التحويلات الديمقراطية[1] وهي :

–مشاكل الشرعية وتعمق الأنظمة الاستبدادية والسلطوية ، وعليه تم قبول الديمقراطية على نطاق واسع .

– التغييرات في سياسات الدول الأطراف الخارجية و أبرزها الجماعات الأوربية ، و الو. م. أ و روسيا.

–التحول في العقيدة وأنشطة الكنيسة الكاثوليكية والتي تجسدت في مجلس الفاتيكان الذي كان من المعارضين للأنظمة الاستبدادية .

–التحولات الديمقراطية الناجحة أدت الى التحفيز وتوفير نماذج وجهود للانتقال إلى الديمقراطية .

–النمو الاقتصادي الغير المسبوق الذي أدى إلى تحسين الأوضاع المعيشية وارتفاع نسبة التعليم وتوسع في الطبقة الوسطى في العديد من البلدان .

مطالب واملاءات وضغوط القوى الخارجية :

– الضغوطات والمطالب الخارجية تعد من الأسباب المؤدية إلى التغيير السياسي وتتأخذ أشكال مختلفة سياسية و واقتصادية أو اجتماعية .

– تأثير التحولات الخارجية في الوسط الإقليمي، أو طبيعة التوازنات الدولية على إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية، في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.[2]

– تؤثر دول العالم الثالث تأثرا سريعا بالعوامل الخارجية خاصة الدول الغربية المتقدمة المانحة والوكالات التي تقوم بتقديم إعانات للدول أبرزها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحيث يتم الضغط على المانحين من أجل إحداث تغييرات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتكون باتجاهات مختلفة والنتائج تكون إما سلبية أو إيجابية وفق الشروط السياسية و الاقتصادية .[3]

[1]-عبد المؤمن سي حمدي، اشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة،(اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة تخصص حوكمة وتنمية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة المسيلة،2018-2019)ص.40.

[2]- محمد علي رجب ،مرجع سابق الذكر ،ص.296.

[3]- غيورغ سرونسن ،(تر،عفاف البطاينة)،الديمقراطية والتحول الديمقراطي سيرورات والمأمول في عالم متغير ،ط1(بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015)،ص.72.

–التهديدات والمخاطر الخارجية التي تتعرض لها المجتمعات على اختلاف الانتماءات ،والتوجهات تدفع النخب السياسية المختلفة للعمل من أجل التعاون والتوافق ، وقد تزيد هذه التدخلات في تأزم الوضع والصراع وهذا لابد ان يكون حاضرا من أجل التوافق ومنع تلك التدخلات .[1]

المطلب الثاني: متطلبات التغيير السياسي:

هناك مجموعة من العناصر لابد من توافرها في عملية التغيير السياسي : وتتمثل في:[2]

*وجود قيادة تقود عملية التغيير السياسي :

تتطلب عملية التغيير بوجود قيادة تؤمن بعملية التغيير، و تقوم بعملية الحشد والتعبئة الجماهيرية باستخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية، ووسائل الاتصال الحديثة والجديدة ،بالإضافة إلى استعمال لغة الخطاب القادرة على اكتساب ثقة الجماهير من أجل الانضمام للحركات الاحتجاجية من أجل التغيير السياسي.

* تحديد مسارات التغيير السياسي:

كشفت خيارات الثورات العربية عن تنوع مطالب الحراك باسقاط النخب الحاكمة في كل من تونس ومصر ،وإسقاط الدولة والنظام والنخبة في كل من سوريا وليبيا وجل مطالب التغيير ارتبطت بالتطور السياسي للدولة ،فضلا عن العلاقة بين النظم السياسية والقوى التى تقود عملية التغيير، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

*وجود سياق محفز على التغيير السياسي:

لابد من توافر مجموعة من العوامل الهيكلية التي تدفع من أجل التغيير وفرضه على السلطة مثل تدني الدخل ،عدم الاحتياجات الاساسية مثل ارتفاع معدلات الفقر وغياب العدالة، وسياسية عدم وجود قنوات المشاركة ،وتآكل فكرة مؤسسات الدولة ووجود رغبة في تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[1]- طه حميد حسن العنبكي ، نرجس زاير العقابي ،مرجع سابق الذكر ،ص.83.
[2]- عبد الإله بلقزيز ، يوسف الصواني وآخرون ، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة الطريق ط1.(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2012)،ص.ص.707-709.

المبحث الثالث : انواع التغيير السياسي وتطبيقاته

المطلب الأول : أنواع التغيير السياسي

ينقسم التغيير السياسي من حيث أنواعه الى مجموعة من المعايير و التي من خلالها يتم تحديد الانواع وذللك راجع لصعوبة تحديد الانواع كما صادفنا من قبل صعوبة تحديد التعريف.

1-أنواع التغيير حسب معيار درجة حدوثه:

ينقسم إلى تغيير شامل وعميق ،وتغيير جزئي.

1-1/ التغيير الشامل والعميق : يحدث هذا النوع بتغيير في النظم الديكتاتورية ويمتد ليحدث تغيير في جميع النظم الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية ،فتغيير النخبة الحاكمة وطرق تفكيرها يتناسب مع صالح الدولة أو المؤسسة لايمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات ويعد الخطوة الدافعة نحو احداث تحولات في الدولة ومؤسساتها ويعد تغيير شاملا وليس الهدف النهائي.[1]

1-2/ التغيير السياسي الجزئي : يتناول جزء من جزئيات التغيير السياسي كالتغيرات التي تتطرق الى الإصلاح السياسي والاقتصادي أو الدستوري أو العسكري أو الاجتماعي والتي تمس جانبا معينا من الوضع العام للمجتمع ،إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج لتعديل ، أو عدم توفر المشروع المحلي الذي يدفع بالمجتمع وقياداته للتحرك في منحى محدد.[2]

2-أنواع التغيير حسب معيار سرعة حدوثه :وينقسم إلى تغيير سياسي سريع وتغيير سياسي منظم.

2-1 /التغيير السياسي السريع : يحدثه النظام من اجل الحفاظ على توازنه واستمراره لمواجهة التطورات على المستوى الإقليمي والداخلي والعالمي ، و لا يمكن للنظام ان يستوعبه فيعرضه للانهيار بسرعة ، و هذا ما حدث للنظم العربية بعد ثورات الربيع العربي ،كما يرى البعض أن عدم الاستقرار السياسي يعتبر نوع من التغيير السياسي السريع غير المصحوب بدرجة عالية من العنف السياسي ،نتيجة تراجع شرعية النظام وعدم قدرته على

---

[1]- أحمد عبد الكريم وهشام مرسي،حرب اللاعنف ،النسخة الإلكترونية ،أكاديمية التغيير ،استرجع من www.aco.fmبتاريخ 16ماي2014

[2]- عمار حميد ياسين ،عبير سهام مهدي :العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية ،(مجلة دراسات دولية ،العدد2014،58،)ص.83.

السيطرة على الصراع السياسي في المجتمع وعجزه على الاستجابة لمطالب البيئة الداخلية والخارجية ،وعدم الالتزام بالقواعد الدستورية .[1]

2-**2 / التغيير السياسي المنظم** : يحدث هذا النوع عندما يطرأعلى النظام السياسي ذاته استجابة لمطالب الشعب أو النخب السياسية ،وعادة مايكون هذا النوع موجود داخل الأنظمة السياسية الديمقراطية .

3 / أنواع التغيير السياسي حسب معيار حدوده وشموليته:

وينقسم الى تغيير سياسي جذري وتغيير سياسي إصلاحي [2] :

3-1/ التغيير السياسي الجذري: يؤدي إلى تغيير كمي ،والى تغيير نوعي في آن واحد ولا يقتصر على التغيير في الجانب السياسي فحسب ،إنما يحدث تغييرات اقتصادية و اجتماعية وثقافية ، وبالتالي يحدث تغييرات كمية ونوعية .

3-2 التغيير السياسي الإصلاحي : يختلف عن التغيير السياسي الجذري وذلك لكونه يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يسن قواعد وسياسات تؤدي إلى تغيير سياسي وكمي ،وهو عملية تتعلق بالسياسات والأبنية السياسية المرتبطة بها أكثر من ارتباطها بشاغلي الأدوار ،وهو يؤكد على التغيير الكمي أكثر من التغيير النوعي لأنه لا يقوم بتغيير أبنية المجتمع إلا كنتيجة للتغييرات الكمية في شغل الأدوار و في الأداء، أي أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم ، وإنما في إطار قواعده.

4-أنواع التغيير السياسي حسب معيار الوسيلة والطريقة المتبعة في حدوثه:

ينقسم هذا النوع إلى التغيير السياسي الثوري والتغيير السياسي السلمي:

4-1 /التغيير السياسي الثوري: عرفه جونسون: بأنه نمط خاص للتغيير الاجتماعي ،لأنه يستلزم إدخال العنف في العلاقات الاجتماعية . ويمكن تحديد أبعاد التغيير الثوري على النحو التالي ، تغيير في البيئة الاجتماعية وتغيير القيم ومعتقدات المجتمع ،وتغيير المؤسسات وتكوين القيادة والنظام القانوني ،واستخدام العنف في الأحداث التي تؤدي إلى تغير النظام[3]،كما أنه لا يقتصر على التغيير السياسي ،وإنما هو صيغة تبدأ سياسة وتنتهي بأن تكون اجتماعية فتحدث تغييرات كمية ونوعية في النظام الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، إلا أن العنصر المميز للتغيير الثوري هو الاعتماد على العنف .

---

[1]- شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا،ط1.(القاهرة :المكتب العربي للمعارف،2015)،ص.51.

[2]- بومدين شامطة ،مرجع سابق الذكر ص .ص16-17.

[1]- اعداد ادارة البحوث والدراسات دراسات سياسية، قراءات نظرية التغيير السياسي –المفهوم والابعاد ،(المعهد المصري للدراسات والاستراتيجية ، 10 ابريل 2016)ص.9.

فالثورة في أحد تعريفاتها" نشاط إنساني يقترن بمشروع جماعي واجتماعي يستهدف تغيير الأوضاع الاجتماعية القائمة تغييرا نوعيا ممتدا نحول المستقبل [1].والثورة بوصفها مشروعا جماعيا واجتماعيا يمثل محاولة من أجل تقديم فهم اعمق للثورة ، وقد أكد ماركس على أهمية المشروع بالنسبة للثورة من خلال تأكيده على أهمية الإيديولوجية الاشتراكية بالنسبة للثورة، و الهدف النهائي الذي يقترن به المشروع الثوري هو ليس إحداث نتائج سياسية فحسب بل نتائج اجتماعية تتمثل في تغيير العلاقات الاجتماعية .

ويقدم التصور الماركسي للثورة ،نمطا للتغيير هو التغيير الثوري العنيف ،وتأريخ المجتمع عند ماركس ضرب من التغيير الثوري نتيجة لصراع الطبقات تمثل طريقة الإنتاج أساسا له ،فالتغيير نوع من الانتقال من عصر إلى عصر يبدأ بتغيير طريقة الإنتاج التي تغير بنية العلاقات الاجتماعية .[2]

4-2 التغيير السلمي : طرح الاستاذ عبد الرحمان الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد فكرة الشعور بالحاجة إلى التغيير والتغيير السلمي ،ولابد من تصور البديل ،ويتفق مع تصور كانط الذي قال : أن الأمة التى لا تشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية ، ويجب أن يتم التغيير سلميا وبالتدريج ،ويعطي الفيلسوف ديكارت وصفا دقيقا لفكرة التغيير السياسي السلمي في كتابه "المقال" على المنهج القائل أنه :يجب عدم هدم البيوت القديمة مهما كانت سيئة، فلا يفعل هذا مهندس عاقل ويضع أصحابه تحت المطر والريح ،بل لابد من تهيئة البيت الجديد مما يلزم فإذا انتقل إليه لم يرجع إلى القديم قط .[3]

المطلب الثاني : تصنيف عمليات التغيير السياسي:

التغيير السياسي له اتجاهات مختلفة تؤثر بصورة مباشرة على طبيعة الأنظمة السياسية والآداء الفعال للحكومة والحريات المدنية والحقوق الأساسية وتكمن حسب الأستاذة inmaculada szmolka من تحديد سبعة عمليات للتغيير السياسي:[4]

---

[1]- عبد الرضا الطعان ، مساهمة في دراسة مفهوم الثورة ،(مجلة العلوم القانونية والسياسية ،بغداد المجلد الأول ،العدد3،1977)،ص .ص 82-83.

[2]- كوامي تكروما ،(تر،منير شفق)،دليل الحرب الثورية ،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1972)،.ص.ص 90-92.

[3]- هشام علي حافظ ،جودت سعيدو آخرون ،كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الإستبداد،ط2(لبنان :رياض الريس للكتب والنشر ،2002)، ص. ص 223-224.

[1]-عبد المؤمن سي حمدي ،«اشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة»،مرجع سابق الذكر،ص.46.

1-الديمقراطية:وهي الانتقال من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي، والحديث عن الديمقراطية لا بد وجود اتفاق على إجراءات لانتخاب الحكومة ،عن طريق التصويت الحر من طرف الشعب ،مما يعزز للحكومة القدرة والشرعية، على توليد السياسات الجديدة.

لايمكن الحديث عن الديمقراطية إلا عندما تستوفي الشروط الثمانية التى تحدث عنها الأستاذ روبرت دال وهي الاقتراع العام والشامل ،الحق في تقلد المناصب المنتخبة العامة، انتخابات حرة ونزيهة ودورية ،حرية التعبير ،حرية تكوين الجمعيات واستقلالها، تعدد مصادر المعلومات ،ضمان حقوق الأقليات في مواجهة أي سوء معاملة .

2-الأوتوقراطية:نقيض الديمقراطية ،تعني الانتقال من نظام ديمقراطي إلى نظام استبدادي ،ويحدث ذلك بسبب ممارسة التعسف في استعمال السلطة ،أو بسبب تقييد كبير للمنافسة أو الحقوق السياسية والحريات العامة .

3-الإنحدار أو التراجع الديمقراطي :تعني فقدان وتراجع بعض الصفات الديمقراطية مثل وجود انتخابات شفافة ونزيهة ،غياب معارضة سياسية حقيقية وفعالة ،وبالتالي لايمكن ان نغير النظام من ديمقراطية كاملة الى ديمقراطية ناقصة ، والسبب عدم خضوع الجهات الفاعلة للرقابة المبنية على أسس الديمقراطية،أو التأثير على نطاق الحريات والحقوق.

4-التحرر السياسي :الذي يحدث في السياقات الاستبدادية أو السلطوية :يتحقق ذلك من خلال تخفيف القمع السياسي ،وتوسيع دائرة الحقوق السياسية والحريات العامة مع ضمان كامل لإكتساب تلك الحقوق ،والتحرر السياسي لا يعني بالضرورة مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية ، بالإضافة الى ذلك فقد يؤدي النظام السلطوي الي توسيع المنافسة السياسية وكثير ماتحدث إصلاحات سياسية دون تغيير سياسي في النظام السياسي.

5-التقدم السلطوي : يعني تعميق الطابع الاستبدادي الذي يمكن له ممارسة السلطة التقديرية التى تؤدي الى تقييد المنافسة السياسية ،وممارسة الحقوق والحريات العامة.

6-تعميق الديمقراطية :يرافق تعميق الديمقراطية تحسين نوعي، ولا يعني تغيير واسع للنظام السياسي ،لأنه في الأصل نظام ديمقراطي قبل حدوث تغييرات سياسية ،أي المرور من ديمقراطية غير مكتملة إلى ديمقراطية مكتملة .

7-ترسيخ الديمقراطية :ترسيخها وتعزيزها من خلال وجود مؤسسات سياسية تمارس الديمقراطية مما يضفي الشرعية على النظام الديمقراطي ويسهم في التطور مع مرور الوقت كجزء من الديمقراطية الكاملة.

*هذه هي العمليات السبعة التى تحدثت عنها الاستاذة والى قد تسهم في إحداث تغيير سياسي في النظام وقد يكون من الأسوء إلى الأحسن أو من الأسوء إلى الأحسن.

المبحث الرابع :المداخل النظرية المرتبطة بدراسة التغيير السياسي:

المطلب الأول : مدخل التغيير بالمكونات.

اهتم هنتجتون بالعلاقة بين المشاركة السياسية ،والمؤسسية السياسية .وهي علاقة يمكن بوضوح تجريدها عن دراسة التحديث .وهذا التحديث قد يكون أحد المصادر التاريخية الكبرى للتغيرات في المشاركة ،لكنه ليس المصدر الوحيد ،ومشكلة التوازن بين المشاركة والمؤسسية هي مشكلة تشهدها المجتمعات عند كل مستويات التنمية. فالاضطرابات التى شارك فيها الطلاب والزنوج في الو.م.أ في آواخر الستينات من الممكن تحليلها بشكل مثمر خلال هذا الإطار ،ففي المدن الرئيسية و في الجامعات واجهت بنية المؤسسات القائمة تحديات ،لتفرز قنوات جديدة لكي تستطيع هذه الجماعات الجديدة أن تشارك في إتخاذ القرارات التى تؤثر في حياتهم من خلالها .

هذا المقترب النظري لصمويل هنتغتون الذي ركز في الأصل على العلاقة بين المؤسسية والمشاركة يمكن توسيعه ليتضمن متغيرات أكثر عددا وتنوعا .فالخطوة الأولى في تحليل التغيير السياسي ،وكما حددها وليم متشل هي تحديد الأغراض او المكونات التى يتناولها التغيير[1].وتحديد ماذا تكون أو ماذا ربما تكون أي مكونات النظام السياسي، ثم بعد ذلك ماهي العلاقات التى تحملها التغيرات إن وجدت أصلا أي أن هذا المنهج يركز على التغير في المكونات ،والنظام السياسي يمكن ان نتناوله باعتباره تجميعا لمكونات عديدة كلها آخذة في التغير بعضها بمعدلات سريعة والبعض الآخر بمعدلات أبطأ، وهنا يمكن القول أن دراسة التغيير السياسي تتضمن التركيز على مايبدو على مكونات رئيسية للنظام السياسي وتحديد معدل ونطاق واتجاه التغير في هذه المكونات وتحليل العلاقات بين التغيرات في أحد المكونات والتغيرات في المكونات الأخرى.[2]

فالنظام ينظر إليه على أنه يتضمن مكونات عديدة من بينها الثقافة ،الأبنية الجماعات ،القيادة ،السياسات ودراسة التغير السياسي بشكل مثمر يمكن أن تبدأبتحليل التغيرات في هذه المكونات والعلاقة بين التغير في أحد هذه المكونات والتغير في المكونات الأخرى والتغير السياسي يمكن تحليله على كلا الصعيدين الأول فيما بين المكونات ،وعلى الصعيد الآخر التغيرات فيما بين عناصر كل مكون من مكونات النظام . إن المكونات والعناصر إنما هي أهداف التغيير وأنماط التغيير في المكونات والعناصر .

اعداد ادارة البحوث والدراسات،قراءات في التغيير السياسي-المفهوم والابعاد،(المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية المصري،10ابريل 2016)ص.13.

[2]- عبد الغفار رشاد محمد ، نظريات التنمية السياسية ،(القاهرة :جامعة القاهرة ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،2000،1999)ص. ص48-51.

فالتغير في القوة هو أحد أنماط التغيير ذات الصلة بالظاهرة السياسية ،ويعتقد بأن التغيرات في القوة ينبغي أن تكون هي التغيرات الوحيدة ، التى يجدر بها ان تصبح موضع اهتمام المحلل السياسي .لكن التركيز على القوة وحدها هو نتيجة لتبني تعريف معين للسياسية .

إن تحليل التغيير السياسي قد يكون موجها الى التغييرات البسيطة في قوة المكونات والعناصر التى يتشكل منها النظام السياسي ، لكن الأكثر أهمية هو العلاقة بين التغيرات في قوة الأفراد المكونين للنظام –المكونات والعناصر التى يمثلها الافراد –والتغيرات في مضمونها .وإذا كان التحليل السياسي محدودا ليقتصر على التغيرات في القوة ،فإنه لن يستطيع أن يوفر فهما شاملا للأسباب والنتائج .

إن التغيير السياسي يمكن تحليله وفق ثلاث مستويات : معدل التغير ،ونطاق التغير اتجاه التغير، فالتغيير في أحد مكونات يمكن مقاربته بمعدل، ونطاق واتجاه التغير في المكونات الأخرى ،ومن خلال هذه المقارنات يمكن إلقاء الضوء على أنماط الاستقرار، وعدم الاستقرار في النظام السياسي، وعلى المدى الذي توصلت إليه التغييرات في أحد المكونات استنادا الى أو نتيجة الارتباط بالتغير أو غياب التغير في المكونات الأخرى.

المطلب الثاني :مدخل التغيير بالأزمة .

يفترض آلموند ، وروستو نموذج التغيير بالأزمة كإطار عام لتحليل الديناميات السياسية ،ويعتقد آلموند بأن النظريات المبكرة للسياسة المقارنة ،والتنمية يمكن تقسيمها وفق بعدين أولهما ،إلى أي مدى تتضمن نماذج للتوازن أو نماذج تنموية؟وثانيهما :إلى أي مدى تقيم تنبؤاتها استنادا الى الحتمية أو الاختيار ؟

وقد جاء روستو في محاولة مناظرة بنموذج مشابه نوعا ما لنموذج آلموند ويفترض روستو أن التغيير السياسي هو نتاج عدم الرضا بالموقف القائم ،وعدم الرضا يؤدي الى حركة سياسية ، فالحركة السياسية هي في الواقع نتاج عدم الرضا بالموقف القائم ،وعدم الرضا يؤدي الى حركة سياسية ،والحركة السياسية نتيجة عدم الرضا دائما ، وهذه الحركة قد تنجح أو تفشل ،فإذا ما نجحت في التنظيم والحركة أو الجماعات الأخرى المسؤولة عن النجاح تقوم كلها بتطوير أهداف جديدة ، أو قد تذبل وتتلاشى، أما اذا فشلت جهودها من أجل التغيير فإن الجماعة المسؤولة عن هذه الجهود إما ان تفكك وتحل أو تستمر في متابعة هدفها القديم مع توقع في التناقص باحتمالات تحقيقه.

ويعتقد روستو بالإضافة إلى ذلك أن القوى التى شاركت في خلق الحكومة ، أو في الاستحواذ على السلطة من خلال جماعة ،أو فرد تختلف تماما عن تلك القوى التى تحافظ على إبقاء الحكومة قائمة على قيد الحياة ،أو تحفظ وضع فرد أو جماعة في السلطة خلال

فترة زمنية ممتدة حتى يتغير الاتجاه ،وأن نظريته للتغيير السياسي يجب ان تأخذ في اعتبارها هذه الاختلافات تصبغ عليها طابعا نظاميا، وهكذا فإن روستو شأنه في ذلك شأن الموند يضع أهمية أولوية تؤكد على الاختبارات التى يجب أن تصنعها القيادة السياسية.[1]

المطلب الثالث: مدخل التغيير المعقد.

مدخل التغيير المعقد عند برنر وبرور في دراستهما ،عن الجوانب السياسية للتحديث طور برنر وبرور نموذجا للتغيير المعقد والذي يتضمن اثنان وعشرون مقياسا:

عشر من هذه المتغيرات وثمانية من المقاييس وزعت على أساس القطاعات الريفية والحضرية ،وثلاثة متغيرات وثلاث مقاييس شكلت النظام الفرعي الديمغرافي،وتسع متغيرات وستة مقاييس للنظام الفرعي السياسي .والعلاقة بين هذه المتغيرات والمقاييس تم التعبير عنها في اثني عشر معادلة مشتقة من النظريات العامة للتحديث ،ويتضمن النموذج المتغيرات التى يمكن أن تتأثر مباشرة بحركة الحكومة ،والمتغيرات التى تخضع لمثل هذا التأثير .

وقد حقق مقترب برنر بريور آفاقا جديدة في التحليل السياسي نظريا :فإنه يوفر نموذجا على درجة عالية من الدقة ،للنظام السياسي وهو نموذج يتسع ليشمل عددا من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والديمغرافية والعلاقة بينها . أما عمليا فإنه يشير الى معالجة عملية في اتجاه يجعل من الممكن في النهاية أن يوفر لصانعي السياسات ويزودهم بوسائل لتحليل النتائج المحتملة لاختبارات صنع السياسة من أجل نتائج تكون ملائمة بشكل مباشر لأغراضهم ،وفي الواقع فإن بناء هذا النموذج يدخل في علم السياسية نمطا من التحليل المعقد للعلاقات بين المتغيرات ،والذي ساد طويلا قبل ذلك في علم الاقتصاد.

لكن مقترب برنر/برور كان محدودا بافتراضه النظرية الأولية ،وملاءمة هذه الافتراضات للنظم السياسية الواقعية التى كان النموذج موجها لها اصلا .ويمثل النموذج ذا الاثني عشر معادلة مرشدة جيدة ،وعلى نحو معقول لتفاعل المتغيرات والمقاييس في تركيا والفليبين في الخمسينات والستينات من القرن العشرين وملاءمة النموذج للمستقبل تقوم على أساس الافتراض أن هيكل النموذج ،وأهمية المقاييس لاتختلف عبر الزمن .والنموذج يوفر طرفا ووسائل لاختبار والتغيرات الرئيسية في المتغيرات الأخرى التى تسببها أدوات أخرى .إلا أنه لا يوفر وسائل للتنبؤ بالتغيرات الرئيسية في النظام، أو حتى متى تحدث هذه التغيرات انعكاساتها في شكل تغيير في بعض المتغيرات في النموذج.[2]

[1]- نفس المرجع السابق الذكر ص. ص 51-53.
[2]- عبد الغفار رشاد محمد ،المرجع السابق ص. ص54-56.

وفي إطار هذه المداخل يرى الباحث أنها تميل بطريقة أو بأخرى إلى تحرير التحليل السياسي من الافتراضات التى قيدته في المرحلة المبكرة السابقة ،ومن الاهتمامات الغائبة بالتحديث والتنمية ،والتى شغلته في مرحلة لاحقة .وهي تشير الى قدر متزايد من التناظر، أو التوازن في دراسة التغيير السياسي ،ودراسة التغيير الاجتماعي والأكثر اهمية أنها تمثل خطوات مهمة في اتجاه صياغة نظريات عامة للتحولات السياسية.

خلاصة:

يعد موضوع التغيير السياسي من المواضيع التى تشكل تحديا لعلم السياسية :سواء من الناحية النظرية ؟او اللغوية ،وقد ارتبط مفهوم التغيير السياسي بالعديد من المفاهيم ومنها التحديث ،التنمية السياسية ،التحول الديمقراطي ،الاصلاح السياسي،الثورة.ويحدث التغيير نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الداخلية المتمثلة في العوامل السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،بالإضافة إلى وجود عوامل خارجية والتي تتمثل في ضغوط ومطالب القوى الخارجية، والتوجه العالمي نحو الديمقراطية كما تعتبر مطالب البيئة الخارجية من المطالب الأشد خطورة ،والتى تؤثر في مسار التغيير الذي تشهده الدول،مع الأخذ بعين الاعتبار أن التغيير يكون شاملا ويحدث جزئيا ،وعميق ،وقد يكون تدريجيا ومنظما ،وقد يكون سريعا ،أو إصلاحي أو ثوري أو سلمي .

كما يمكن القول أن عملية التغيير تتخذ اتجاهات قد تكون ايجابية أو سلبية ،وقد تغير مجري النظام من الأسوء إلى الأحسن أو العكس مثلما حصل في بعض الدول العربية ،و كغيرهم من الظواهر السياسية تتدخل جملة من المداخل النظرية التي تهدف الى دراسته وتحليله ،ومن بينها مدخل التغيير السياسي بالمكونات ،ومدخل التغيير السياسي بالأزمة ،ومدخل التغيير السياسي المعقد.،وجلها كانت عبارة عن محاولات أكاديمية تسعى إلى تحرير التحليل السياسي لتشكل خطوات مبدئية في طريق صياغة نظريات عامة للمتغيرات السياسية .

الفصل الثاني

أهم الفواعل الغير الرسمية المساهمة في التغيير السياسي في الجزائر

الفصل الثاني :أهم الفواعل غير الرسمية المساهمة في التغيير السياسي في الجزائر.

تمهيد:

عرفت الجزائر تحولات وتطورات مع نهاية الثمانينات ،بحيث ظهرت العديد من الفواعل غير الرسمية في الساحة السياسية الجزائرية ،إلى جانب الفواعل الرسمية تتدخل في عملية التغيير السياسي، سوف نتعرض في هذا الفصل إلى التركيز على جماعات الضغط السياسي ووسائل الإعلام ودورها في التغيير السياسي في الجزائر.

المبحث الأول:الجماعات الضاغطة والتغيير السياسي.

المطلب الأول :طرق عمل الجماعات الضاغطة.

-1تسمى أيضا جماعات المصالح وقد عرف حسن أبشر الطيب :جماعة المصلحة على أنها"جماعة أو فئة لها مصالح ،أو توجهات مشتركة ويغلب أن يكون لهذه الجماعة عمل أو مهنة واحدة تسعى إلى التأثير في السياسات العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيد لتوجهاتها. "[1]

و يمكن تعريفها بأنها جماعات تسعى لتحقيق هدف أو أهداف مرتبطة بمصالح أعضائها بكافة الوسائل الممكنة ،عبر التأثير والضغط على قرارات وسياسات السلطة السياسية ولكن ليس من أهداف الوصول إلى السلطة .[2]

كما عرفها آخرون بأنها مجموعة منالأفراد يلتقون في أهداف وصفات، أو خصائص معينة يسعون لإحداث التأثيرات المطلوبة في السلوك ،الذي يتخذه صناع القرار تجاه قضاياهم ومطالبهم ،وتوجيهه لتحقيق مصالحهم المشتركة .[3]

وقد سميت بجماعات الضغط لكونها تمارس ضغطا على صناع القرار أو السلطات من أجل تحقيق أهدافها ،وتتفاوت درجة ونوعية الضغط الذي تمارسه بحسب إمكانيات الجماعة و مستوى تنظيمها بل ومكانتها الإجتماعية .[4]

-2طرق عمل الجماعات الضاغطة:

تتدخل الجماعات الضاغطة في جميع الميادين السياسية والاجتماعية ويكون ذلك وفق ثلاث مستويات:

---

[1]- أ.عبالسي كريمة ،محاضرات مقياس رسم السياسات وصنع القرار،(قسم العلوم السياسية ،سنة ثانية).
[2]- ناجي عبد النور ،المدخل إلى علم السياسة ،(الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ،2007)،ص .163.
[3]- ناجي عبد النور ،مرجع سابق ،ص .163.
[4]- قحطان ،أحمد سلمان الحمداني ،الأساس في العلوم السياسية ، (ليبيا :بنغازي،2008)،ص.118.

1-المستوى السياسي:

*عدم الحياد السياسي لقوى الجماعات الضاغطة ،اذ يمارسون مهماهم السياسية بالاشتراك مع السلطة القائمة.

*الاتصال المباشر مع السلطة وذلك من خلال إشراك ممثليهم في الحياة السياسية عن طريق إشراك ممثليهم مع السلطة الحاكمة.

*التعبير عن مصالح الجماعات التى يمثلونها أمام السلطة الحاكمة، وذلك بالنظر إلى تطور الوظائف الحكومية ،ونظم الاتصالات مما سمح للجماعات الضاغطة بالتدخل عن طريق اقتراح القوانين المقدمة من طرف بعض النواب من دراسات أعدت مسبقا من طرف جماعات الضغط والدولة ،ونفسها تسهل عملية التدخل لهذه الجماعات عن طريق بناء صلات رسمية مؤقتة ،كالندوات ،أو استقبال قيادات من قبل اللجان ،أو الكتل ،أو الوزراء،أو مؤسساتية من خلال المجلس الاقتصادي أو الاجتماعي ولجان التخطيط المشتركة وغيرها.[1]

*التأثير على قرارات السلطة وتوجيه عمل الحكومة مما يخدم مصالحها.

2-التأثير على الرأي العام :

لايمكن لجماعات الضغط ان تتجاهل الدور الذي يلعبه الرأي العام في كثير من الدول، ولذلك فهي تعمل من أجل إدماجه في نشاطاتها ،ويختلف الأخذ بالرأي العام باختلاف أهداف الجماعات الضاغطة ، وقد تكون الغاية من وراء ذلك تربوية في بعض الأحيان ،كالجماعات المهتمة بحقوق الانسان ،والتى تقوم بعملية شرح هذه الحقوق للمواطنين .وبذلك تعلمهم كيفية الدفاع عن حقوقهم ،او تكون عبارة عن توجيهية تربوية كما هو الحال مع الجماعات العاملة ضد انتشار الكحول والمخدرات بين الشباب وغير ذلك .كما تسعى كذلك للتقرب من الرأي العام لتخاطب الجماهير ولكسب عطفها في قضايا معينة.[2]

3-أشكال الضغط :

تتخذ جماعات الضغط جملة من الأشكال للضغط وتتمثل في :[3]

*محاولة الإقناع :وهي أبسط الطرق وأسهلها ،وتقتصر على سعي الجماعة لإقناع السلطة المختصة بأحقية مطالبها المعدة واللازمة بعناية حول المسائل التى يجري البحث فيها، وتعتبر الاتصالات المباشرة على صحة مواقفها وإقناع المسؤولين بصواب وجهة نظرها.

[1]- خضر خضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسية ،ط2.(طرابلس :المؤسسة الحديثة لكتاب ،2008)،ص.310.
[2]- صايل ،زكي الخطابية ، مدخل إلى علم السياسة ،ط1.(عمان :دار وائل للنشر والتوزيع ،2010)،ص.217.
[3]- نفس المرجع السابق ص.311.

*التهديد:هو الأسلوب الذي تعمد إليه الجماعات الضاغطة ،عندما تفشل في إجراء محاولة إسماع السلطة لإقناعها بأحقية مطالبها ،ويتخذ التهديد أشكالا متنوعة كالتهديد بعدم المشاركة في الانتخابات هذا بالنسبة للبرلمانيين ،أما بالنسبة للوزارة فيتمثل بتحريك جماعات الضغط لمؤيديها من النواب بسحب الثقة من الحكومة وإسقاطها ،أو دفعها للاستقالة ،أما بالنسبة للموظفين فيتمثل في التركيز على أخطائهم أو استغلال بعض جوانب من حياتهم الخاصة .

*دور المال :يعد المال سلاح يستخدم في التأثير على الحياة السياسية في معظم الدول ،فالمال يسمح للجماعات الضاغطة بتلميع صورتها الشعبية عن طريق الدعاية والإعلام، ويشكل أيضا وسيلة ضغط فاعلة .ويبرز دور المال على المستوى الفردي والجماعي.

فعلى المستوى الفردي :تعتمد جماعات الضغط إلى الرشوة من بعض المسؤولين للحصول على موافقتهم على مطالبها دون شرط أو قيد.

اما على المستوى الجماعي :تستخدم جماعة الضغط عنصر المال لدعم الأحزاب السياسية وتمويل نشاطها الدعائية ،وحملاتها الانتخابية وهو أمر شائع في العمل السياسي في الديمقراطيات الفردية كالولايات المتحدة ،بريطانيا ،فرنسا ،ألمانيا وغيرها .[1]

*عرقلة العمل الحكومي عن طريق:

1-رفض التعاون مع السلطات العامة .

2-الضغط على خزينة الدولة عن طريق تصعيد الأزمات المالية

3-رفض دفع الضرائب

4-إعاقة حركة الدولة عن طريق الإضرابات في القطاعات الكبرى كالنقل والصحة والتعليم وغيرها .

المطلب الثاني:أنواع جماعات المصالح في الجزائر والتغيير السياسي.

قام الشعب الجزائري بمظاهرات كبيرة بدأت في22 فيفري 2019تعود لأسباب عديدة منها تفشي الفساد،الأموال الضخمة التى تم صرفها فيما يسمى ببرنامج رئيس الجمهورية ،و زيادة نسبة البطالة وعدم تطور الأبنية التحتية ،وعودة ظاهرة الهجرة غير الشرعية مما ادى ذلك الى ضرورة التغيير من خلال العديد من الأطر المتفاعلة وفيمايلي سيتم تصنيف هذه الأطراف إلى وفق اقتراب الجماعة إلى:[1]

[1]- نفس المرجع السابق ص312.

يرتكز اقتراب الجماعة على دراسة وتحليل علاقة الجماعات ببعضها ، وأثر ذلك على الاتجاهات والمصالح المشتركة ،وكذلك تحليل التفاعلات سواء بين الافراد داخل الجماعة أو بين الجماعات المختلفة ،وقد حاول الموند بالتعاون مع باول و كولمان،تقديم تصنيف للجماعات يتيح نطاقا واسعا من المقارنة ،وطبقا لهذا التصنيف تنقسم الجماعات إلى :

1-جماعة المصالح التضامنية :وهي جماعات عالية التنظيم ومتخصصة في تجميع، وتمثيل مصلحة جماعة محددة ،وبصورة واضحة ويعطيها تنظيمها ميزة على الجماعات غير المنظمة .

2-جماعات المصالح المؤسسة : وهي تحقق أهداف عديدة بجانب التعبيرعن المصالح الخاصة بها ،وهذه الجماعات على عكس السابقة موجودة لتحقيق وظائف أخرى غير الدفاع عن المصالح الخاصة بها ،وهي منظمة بصورة جيدة وتحتل مواقع قوة معينة في المجتمع.

3-جماعات المصالح الوقتية: وهي مؤقتة مثل المظاهرات وأعمال الشغب للتعبير عن مصلحة محددة .

4-جماعات المصالح غير المنظمة : وهي تحقق أهدافها بصورة غير رسمية وتمتلك درجة عالية من التفاعل بين الأفراد ،ولكن تغيب فيها الإجراءات المنظمة .

*وبتطبيق هذا التصنيف على الحالة الجزائرية ،نجد أنه يمكن إدراج بعض الجماعات في الجزائر تحت ذلك التصنيف وذلك كالتالي :[1]

1-جماعات المصالح التضامنية في الجزائر:

يمكن تصنيف النقابات المهنية في الجزائر على أساس، أنها جماعات تضامنية والتى اتجهت للإضراب العام ، وذلك ضمن احتجاجات الشعب الجزائري على ترشح بوتفليقة للعهدة الخامسة من حكمه ،حيث قام الصحفيون باعتصام في ساحة الصحافة ،كما قام مذيعو وموظفو الإذاعة الجزائرية باعتصام أمام مقر الإذاعة الوطنية كما قام عمال التلفزيون بتنظيم الإحتجاج أيضا.

[1]- سارة عبد السلام الشربيني، تحليل الازمة الجزائرية من خلال اقتراب الجماعة، المركز الديمقراطي العربي ،28يناير 2020. الموقع https://democraticac.de

وكذلك خرج مئات المحامين إلى شوارع العاصمة الجزائرية مطالبين بوتفليقة بالتنحي عن منصبه وعدم الترشح للعهدة الخامسة للحكم،وقد طالب الإتحاد الوطني لمنظمات المحامين من السلطات تأجيل الانتخابات وتشكيل حكومة انتقالية .

2-جماعات المصالح المؤسسة في الجزائر:وهي جماعات منظمة تحتل مواقع معينة في المجتمع ،ويمكن تصنيف كل من الجيش والأحزاب السياسية في الجزائر كجماعات مصالح مؤسسة وتتميز بكونها مؤسسة مؤطرة قانونيا.

3-جماعات المصالح غير المنظمة :يمكن تصنيف الحركات العرقية والانفصالية في الجزائر كجماعات مصالح غير منظمة في الحراك الجزائري ،حيث استغل بعضهم الحراك الشعبي لرفع أعلامهم وابراز مطالب فئوية كالأمازيغ ،الذين تواجدوا في الجمعة الثامنة عشر للاحتجاجات رافعين العلم الأمازيغي ،كذلك شهدت الاحتجاجات تواجد الماك وهي حركة تعبر عن التوجه الإنفصالي لمنطقة القبائل في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك يوجد هذا النوع من الجماعات الغير منظمة والغير مترابطة لأنها تحكمها[1] مصالح معينة على أساس العرق أو الدين ،أو مصالح اقتصادية أو ثقافية ومن مميزاتها ضعف التنظيم ،وعدم الاستمرارية لأنها تزول بمجرد زوال المصلحة المشتركة ،ومن أهم وسائل ضغط هذه المصالح الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات ،وقد شهدت الجزائر العديد من هذه الجماعات ومن بينها التي قامت بإضرابات الخاصة بالأساتذة المتعاقدين ،بعد إعلان وزارة التربية عن إجراء مسابقة لتوظيف الأساتذة ،اين دخل أكثر من ألف متعاقد في الإضراب في افريل 2016 من أجل تحقيق هدفهم المتمثل في الإدماج في مناصب شغل مباشرة ودائمة دون العودة إلى مسابقة التوظيف ،ونفس الإضراب كان في مارس 2011،وجاء هذا الإضراب للضغط على وزارة التربية من أجل الاستجابة لهم وتحقيق مطلبهم وقد لقي هذا الإضراب صدى من قبل الجماعة الضاغطة بعد عدد من الأوامر الصادرة من طرف رئيس الجمهورية الاستجابة حيث تم إدماج 30ألف متعاقد من أصل 40 ألف[1] .

أما بالنسبة لإضراب 2016 فقد جاء بالرفض من طرف وزارة التربية على لسان وزيرة التربية نورية بن غبريط التى أكدت أن التوظيف المباشر للأساتذة المتعاقدين غير ممكن وأن القانون واضح ولا يسمح بذلك وقد صرحت أن اقتراح تثمين الخبرة المهنية للأساتذة مقبول مبدئيا ،وبعد الضغط والإضرابات ،والمفاوضات التى أجريت مع الأساتذة المتعاقدين ووزيرة التربية نورية بن غبريط أكدت أن مطلب الإدماج المباشر دون قيد أو شرط يستحيل تحقيقه ،إلا ان الحكومة تجاوبت مع جانب من هذا المطلب،وذلك من خلال تثمين الخبرة

[1]- جبريال آلموند ،وآخرون السياسة المقارنة إطار نظري ،ترجمة :محمد زاهي بشير المغيري ،بغازي:منشورات جامعة قاريونس ،1996،ص ص162-166

المهنية للأساتذة المتعاقدين ،الأمر الذي سيكسبهم نقاط إضافية تتراوح من نقطة على ستة نقاط حسب كل حالة وهو المكسب الذي تم تحقيقه في أول لقاء مع ممثلي الأساتذة المتعاقدين.

4-جماعات المصالح الوقتية:

يمكن تصنيف الطلاب المشاركين في الحراك الجزائري ككل كجماعة مصالح وقتية، وذلك نظرا لتجمعاتهم من أجل الاعتراض على استمرار بوتفليقة في الحكم وعدم ترشحه لفترة جديدة ،والمطالبة بمحاكمة عدد من رموز النظام بتهمة الفساد بالإضافة إلى إقالة رئيس الوزراء ،وتأسيس هيئة وطنية للحوار والوساطة .

*وقد قام آرثر بنتلي ضمن اقتراب الجماعة بوضع عدة معايير لتقييم جماعات المصالح وتلك المعاييروهي الحجم والتى يتمثل في عدد الجماعة ككل ،وكثافة النشاط ،وتكتيكات جماعات المصالح ،وأخيرا علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى.

وسنقوم بعملية تقييم الجماعات السابق ذكرها وفق هذه المعايير :

1-الحجم "العدد":يعد الحراك الشعبي بتنوعه وتعدد الجماعات المشاركة فيه من بينهم الطلاب هو الأكبر حجما أي الأكثر عددا ولذلك اتضح من كثافة نشاط الطلاب من غيرهم من الجماعات الاخرى،أما بالنسبة الأحزاب السياسية فيتباين حجمها وأعدادها وفق لقبول الشعب الجزائري لمواقفها وتأييد الشعب لها،فقد كشف الحراك الشعبي عن افتقار الأحزاب للقواعد الشعبية التى كانت تتفاخر بها في الندوات الصحفية والأرقام التى كانت تعلنها في مواعيد الانتخابات عن نسبة مشاركة المواطنين ،فقد وصل الأمر إلى طرد بعض ممثلي الأحزاب في المسيرات رغم محاولتهم التقرب من الحراك الشعبي .

2-كثافة النشاط :وهنا نجد تفوق الجيش في هذا المعيار حيث تكتسب المؤسسة العسكرية قوتهامن كثافة نشاطها ،حيث أنه منذ بداية الاحتجاجات كان الجيش دورا مؤثرا في الأحداث حيث ألقى رئيس الأركان قايد صالح العديد من الخطابات التى وضحت موقف المؤسسة العسكرية طوال فترة الاحتجاجات كما سبق توضيحه هذا فضلا عن اللقاءات الإعلامية ،وتعاطي الجيش مع الأعمال المخالفة للقوانين خلال الاحتجاجات مثل الاعتقالات أما فيما يخص الاحزاب السياسية فيقتصر دورها على تصريحات وردود أفعال كوادرها ،ومحاولاتهم توجيه الحراك الشعبي نحو مسا سياسي توافقي لمرحلة انتقالية ،أو عبر ممارسة الدور التقليدي بالترشح للانتخابات الرئاسية القادمة،وحشد الجمهور وإعداد الحملات الانتخابية الواسعة،ونجد أن ذلك لم يفلح كثيرا حيث كشف الحراك عن افتقار الأحزاب للقواعد الشعبية .

أما فيما يخص الحراك الشعبي فقد استمر في الاحتجاجات والإضرابات والدعوات إلى عصيان مدني،ومقاطعة الانتخابات اذا لم يتم تنفيذ مطالبه.

3-تكتيكات جماعة المصالح :استخدم الجيش الوسائل القانونية بتأكيده على العمل بالدستور وخاصة المادة 102 وحرصه على منع البلاد من السقوط في حالة فراغ دستوري ،واستخدامه أيضالأدوات الإكراه المادي التى يمتلكها في التعامل بحزم وليس بعنف وكذلك الخطابات واللقاءات الإعلامية .أما الحراك الجزائري فقد استخدم المطالبة بتفعيل المادتين 7و8من الدستور ،وكذلك استخدم الاحتجاجات والاضرابات والعصيان المدني ،ورفض إقامة الانتخابات الرئاسية في موعدها .أما الأحزاب فقد فضلت ممارسة الدور التقليدي بالترشح للانتخابات الرئاسية القادمة ،وحشد الجمهور وإعداد الحملات الانتخابية الواسعة.

4-علاقة الجماعة بالجماعات الاخرى:نلاحظ أن العلاقة الأقوى هنا تبرز الجيش والحراك الشعبي في مجمله ،حيث يبقى الشعب على احترامه للجيش ،الذي هو مكون بالأساس من ابنائه،مع التعامل بمرونة نسبية في محاولة الضغط عليه في ظل تسييره لأمور البلاد قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية ،وإعلان الجيش مع عدم رغبته في تقديم أي من قيادته كمرشح لرئاسة البلاد ،ويتعامل في أضيق الحدود مع المطالب الشعبية مع حرصه الشديد على عدم إطالة المرحلة الانتقالية أو استخدام العنف ضد المتظاهرين.بينما تتفاوت درجة تقبل الحراك الشعبي في عمومه لدور الأحزاب السياسية المعارضة منها والمؤيدة ،وخاصة في ظل توصيف بعض المحللين السياسيين للمعارضة في الجزائر بكونها شكلية ،أو مهمشة ،وذلك لتضائل دورها في السنوات الى أعقبت العشرية السوداء في إطار محاولات احتواء حرب أهلية عصفت بالجزائر وأودت بحياة ما يقارب 250 ألف جزائري ،وهو ما ادى إلى تراجع تأثيرها فضلا عن تراجع قناعة الشعب بفاعلية دورها في الحياة السياسية وكونها مجرد مؤشر على وجود تعددية حزبية وانتخابات في الجزائر.

*وقد قام ترومان بتقديم تقييم آخر للجماعات ضمن اقتراب الجماعة من خلال تقييم أثر تفاعلات تلك الجماعات على المجتمع وقد قسمها ترومان إلى نوعين جماعات تحدث أثر تنافسي وصراعي ،وجماعات تحدث تجانس داخل المجتمع .وبالتطبيق على الحالة الجزائرية نجد أن الأحزاب السياسية بطبيعة دورها تنافسية دون عنف تسعى للوصول إلى السلطة ،بينما تجنح بعض الجماعات غير المنظمة مثل بعض القبائل الانفصالية التى تطالب بقررات كالانفصال عن الجزائر.

وأما عن الحراك الشعبي بنقاباته وتجمعاته المختلفة فهو يطمح إلى بناء دولة مدنية جديدة مع تجنب الدخول في صراع دموي يشبه ماعرفته الجزائر في التسعينات ،حيث يقتصر الحراك الحالي على المطالبة بتغيير سياسي جذري دون اللجوء إلى العنف ،كما أن

للجيش دور في الحفاظ على المشهد الجزائري مستقرا ومتجانسا وذلك راجع إلى عدم رغبته في الحصول على السلطة بشكل مباشر .

نستخلص مما سبق أن جماعات المصالح الجزائرية المتفاعلة في المشهد الحالي تسعى جاهدة لتحقيق مطالبها مع تحليها بالمرونة وتقبل الآخرين ،كما نلاحظ علو الولاءات الفرعية واتجاه كافة الأطراف لتداول السلطة بشكل سلمي ديمقراطي .

المطلب الثالث : دور جماعات الضغط في التغيير السياسي في الجزائر:

يتفق كل من" غونثر ودايموند" على أن أهم وظيفة للأحزاب السياسية تتمثل في تجميع المصالح لاسيما تلك التى تكون متضاربة فتسعى هنا الأحزاب لإقامة التوازن فيما بينها.[1]لان الأحزاب السياسية اليوم أصبحت عاجزة على احتواء مطالب أفراد المجتمع والتعبير عنها ،خاصة أن الأحزاب السياسية في الجزائر هي أحزاب مناسبات ،ولا تنشط سوى في المناسبات الانتخابية ،الشئ الذى جعل كل فئة تعبر عن مطالبها في ظل هذا الانفتاح الذي عرفه العالم اليوم ،الذي تعددت فيه المطالب وتنوعت بكل الطرق والوسائل التى تراها مناسبة لتحقيق مطالبها،وقد تعبرهذا النوع من الفئات عن جماعات الضغط ،حيث تعتمد على تحقيق مطالبها بالضغط .

إن جماعات المصالح يرتبط نشاطها بطبيعة النظام ، أو البيئة التى تنشط فيها فكلما كان النظام ديمقراطيا كلما سهل ذلك توفر وتنوع وسائل تدخل، وضغط هذه الجماعات على النظام من أجل تحقيق أهدافها ،وعادة ماتكون مطالب هذه الأخيرة مادية او معنوية وتتجسد المادية في الحصول على الربح او معنوية مثل مطلب الأمازيغ المتمثل في الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

ويمتثل دور الجماعات الضاغطة في عملية صنع السياسية العامة وذلك من خلال:

1-معارضة سياسية عامة :عادة ما تتحرك جماعات الضاغطة عندما تتبنى الحكومة سياسية تتعارض مع مصالحها ،وعدم قبولها يعني بذلك أنها معارضة وتهدف من وراء ذلك الى إلغاء هذه السياسية ،وعادة مانجد هذا النوع في الجزائر والمتمثل في الجماعات الترابطية وغير المنظمة بالإضافة إلى الجماعات المؤسسية وتختلف المعارضة باختلاف تنظيم الجماعة ،وقد تكون معارضة كلامية ،بحيث يرى مختصون في علم الاجتماع السياسي أن التعبير عن الرأي المعارض فيه انتقاد للنظام ،وقد يتخلل هذا الفعل استخدام القوة ضد

[1] Kenneth Janda,political parties and Democracy in theoretical and pratical perspectives :(washington : national Democratic International Affairs) http://www.ned.org/mena/ar/Documents/36.pdf/13/02/2016.

الممتلكات العامة الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات ويسمى في هذه الحالة عصيان مدني.[1]

وقد عرفت الجزائر هذا النوع من الضغط والتأثير على السياسة القائمة سنة 1988 نتيجة لرفض الشعب الجزائري الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة والتى حالت دون تمتعه بظروف الحياة الكريمة ،ولان الشعب الجزائري لم يتم إشراكه في عملية صنع السياسة العامة كما جاء على لسان الرئيس الراحل محمد بوضياف المبالغة من طرف النظام في تهميش الفئات الاجتماعية وعدم إشراكها في رسم السياسة العامة. رأت المعارضة والضغط للتأثير على النظام منفذها الوحيد حيث بدأت أعمال الشغب من خلال الأحداث التى عرفتها الجزائر في أكتوبر 1988 .وقد عاشت الجزائر هذا النوع من المعارضة سنة 2011 على إثر حادثة الزيت والسكر أين خرج المواطنون إلى الشوارع للتنديد بغلاء الأسعار لاسيما تلك الأسعار المتعلقة بالمواد الأساسية .[2]

2تقديم مقترحات السياسة العامة :تقوم جماعات المصالح بتقديم مقترحات التى تتعلق ببعض السياسات العامة والتى تخدم مصالحها بالدرجة الأولى ،ويتم ذلك على مستوى السلطات العمومية المعنية بذلك ،وعلى رأسها الحكومة باختلاف وزاراتها ،ومن بينها الاتحاد العام للعمال الجزائريين باعتباره شريكا اجتماعيا مقرب من السلطة يتولى تقديم مقترحات بخصوص إعادة النظر في السياسة الجديدة من خلال إقتراح رفع النقطة الاستدلالية الموحدة المتفق عليها ،والمحددة ب 45دينار جزائري إلى 50 دينار جزائري سعيا منه لتحقيق نوع من التوازن والتراضي بين الأطراف المتصارعة ونقصد بذلك الحكومة والنقابات المستقلة للوظيف العمومي.[3]

3تعديل **السياسات القائمة** :وذلك من خلال التدخل في عملية صنع السياسية العامة بهدف تعديلها بالشكل الذي يتلاءم مع أهدافها ومطالبها وتفادي مخاطر عدم تحقيق أو تعديل تلك السياسات العامة .وفي هذا السياق نجد تدخل فدرالية جمعية أولياء التلاميذ في نقابات ومفاوضات مع الحكومة –ووزارة التربية–لأجل تعديل سياسة الإصلاح المطبقة في قطاع التربية والتعليم بما يخدم مصالح الجماعة الممثلة لها وبالأخص تلاميذ القسم النهائي المقبلين على امتحان شهادة البكالوريا وتمكنت الفدرالية من تعديل هذه السياسة وتضمنت النقاط التالية:

–إعداد موضوعين اختياريين لكل مادة ممتحنة لدورة بكالوريا 2008.

---

[1] مولود ،زايد الطيب ،علم الإجتماع السياسي ،ط1.(ليبيا :جامعة السابع من ابريل ، 2007)،ص.89.

[2]- ضميري عزيزة، الفواعل غير الرسمية ودورها في صنع السياسةا لعامة في الجزائر ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ،2008)،ص.135.

[2]-ضميري عزيزة مرجع سابق الذكر ص.135.

-إعادة القراءة مجددا في برامج الإصلاح من طرف أخصائيين وأساتذة وإطارات مكونة في هذا المجال.

كما قامت الفدرالية لأولياء التلاميذ بدعوة نقابات التربية إلى توقيف الاضراب الذي قامت به لأنه ليس في صالح التلاميذ. في 2009 قامت بمفاوضات ومناقشات مع وزير التربية أبو بكر بن بوزيد من أجل ضبط مخطط وطني للاستدراك الفوري للدروس المتأخرة جراء الإضراب لتفدي الحشو وتكديس الدروس واحترام وتيرة دراسية متوازنة بحيث تمكنت الفيدرالية من تعديل السياسة وذلك من خلال ضغطها المتواصل على وزارة التربية .[1]

4-تعطيل تنفيذ سياسة عامة:في كثير من الأحيان تلجأ الجماعات الضاغطة الى تعطيل تنفيذ بعض السياسات العامة ،عندما ترى أن هناك إلحاق الضرر بمصالحها ومثال ذلك تباطؤ وتيرة تنفيذ سياسة إصلاح البنوك الجزائرية نظرا لتدخل قوى مالية وسياسية في ذلك،حيث تعمل هذه الجماعات على تعطيل مسار الاصلاح الفعلي للقطاع ومقاومته للحفاظ على مصالحها .فجماعة المصالح وأثناء الضغط تعمل بقاعدة أو مبدأ الغاية تبرر الوسيلة فقد تستعمل الاحتجاجات العنيفة مثل تخريب أو حتى الفساد دون الاكتراث للنتائج التى تترتب عن العنف لكن هذا لا ينفي وجود جماعات ضغط تنشط بطرق قانونية وشرعية في المطالبة أو الدفاع عن مصالحها.

2/دور الجماعات الضاغطة في توجيه سياسة البرلمان:

يتمثل دور الجماعات الضاغطة في التأثير على المؤسسات الرسمية وذلك من خلال:

فبالنسبة لدور الجماعات الضاغطة في إطار السلطة التشريعية ،تعمل الجماعات على تقديم المعلومات الفنية والإحصاءات والأبحاث العلمية ،والدراسات التى قد تغير من تقدير الأمور، وتوجيه السياسة العامة لصالح أهداف هذه الجماعات ،وقد تسمح السلطة التشريعية لجماعات الضغط بأن تقرر بما تراه مباشرة أمام لجان البرلمان المختلفة ،بالإضافة إلى ذلك تعمل الجماعات على تأييد مرشحين معيين في الانتخابات أو معارضة إعادة إنتخابهم.[2]

ويختلف دور وتأثير الجماعات الضاغطة على المؤسسة التشريعية من دولة إلى أخرى ،ومن نظام سياسي إلى آخر ،ففي الأنظمة الرئاسية يكون دور ونشاط جماعات الضغط أقوى وأوسع تأثيرا من الأنظمة البرلمانية ،وتستعمل جماعات الضغط في تاثيرها على السلطة التشريعية من خلال علاقتها مع الأحزاب السياسية حيث يتشاركان في تحقيق

[1]- ابتسام قرقاح ، «دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009»،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة ،2011)،ص.78.

[2]- محمد ،فايز توهيل ،علم الاجتماع السياسي ،(القاهرة :مكتبة الفلاح ،1999)،ص.167.

دور واحد وهو التعبير عن المصالح ،وبالتالي يوفر ذلك مصدرا فعالا للتأثير في السياسة العامة .

إن جماعات الضغط في الدول النامية ليس لها أي استقلال عن الحكومة ،حيث تكمن مهمتها في حشد التأييد الشعبي للنظام وسياسته ،وفي حالة ارتباطه بحزب معين فإن وزنه السياسي وتأثيره يتوقفان بدرجة كبيرة على ما للحزب من نفوذ .[1] وطبيعة نظمها وتجربتها تبرز ضعف المجموعات المتحدة "جماعات الضغط في توضيح المصالح وافتقارها إلى الاستقلالية ،ففي انظمة الحزب الواحد أو الحكم العسكري تبرز سيطرة الدولة في المجموعات القائمة ،لتصبح أجهزة تابعة للحزب أو الدولة ،فالحزب الواحد ينظر إلى نفسه على أنه الممثل الوحيد للمجتمع المدني ويفترض في هذا المفهوم بالضرورة أن الاتحادات التى تسعى لتوضيح مصالح معينة ،يجب عليها أن تقوم بذلك من خلال الإطار الحزبي ،وما أن يصبح الاتحاد تحت وصاية الحزب حتى يتم إخضاعه للتوجهات السياسية ويمنع من التعبير عن وجهات النظر تخالف مذهب الحزب أو مصالحه .[2]

وفي إطار العلاقة مع السلطة التنفيذية ،وكون السلطة التنفيذية هي أقدر وفق حقيقة الواقع السياسي على ممارسة اقتراح القوانين باعتبارها تتولى مهمة التنفيذ ،وبالتالي تكون أقرب إلى لمس الحاجات التشريعية للمجتمع ،وهي تملك الأدوات الفنية اللازمة لإعداد اقتراح مشروع التشريع ،لذلك فإن الجماعات تحاول التأثير على أعضاء المؤسسة التنفيذية على أساس أن الاقتراح هو الأصل الذي ينبثق عنه التشريع ،ثم أن السلطة التنفيذية تملك حق الاعتراض على القوانين، وفي إمكانها التغيير في التشريع عن طريق التفسير والكيفية التى ينفذ بها ،وجماعات الضغط تستخدم نفس الأساليب لتحقيق تأثيرها في السلطة التنفيذية[3].

وفي إطار العلاقة مع السلطة القضائية فإنه بالرغم من الإجماع على استقلال السلطة القضائية ،فالجماعات الضاغطة تملك وسائل عدة في التأثير عليها من خلال الدخول كطرف في الخصومة القضائية فتعمل على تقديم الدراسات والبيانات والمعلومات إلى المحكمة ، وقد تتدخل في اختيار القضاة وفي انتخابهم في النظم التى تأخذ بوسيلة الانتخاب في تعيين بعض قضاتها فتأثيرها يكون مباشر وغير مباشر.

وأما بالنسبة للجهاز الإداري يمارس عدة من الوظائف ذات طبيعة مرفقية وخدمية وانتاجية ومحلية إقليمية وكل هذه المجموعات يتم التعبير عنها في السياسة العامة وفي توجيهات النظام الحاكم ويقوم الجهاز الإداري بمهام تتعلق بتنفيذ القوانين والقواعد والتعليمات

[1]- كمال ،المنوفي ، السياسة العامة وأداء النظام السياسي ،(القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية1987)،ص.13.

[2]- نفس المرجع السابق ،ص13

[3]- خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة ،الكويت :ذات السلاسل ،ط1988،1،ص45.

والجهاز الإداري هو الذي يحتكر جانب من مخرجات النظام السياسي .ويتجاوز الجهاز الإداري مهمة التنفيذ إلى التأثير في عملية صنع السياسة العامة ،ولعل ذلك يعود لارتباط الجهاز الإداري الوثيق بالسلطة التنفيذية مما جعله جزءا مهما من السلطة التنفيذية في الدولة ،مما فسح لها مجال التأثير غير المباشر في صنع القرارات وذلك من خلال الدور الذي تلعبه السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة للدولة مع السلطة التشريعية .[1]

وارتباط الوظيفة الادارية بالسلطة التنفيذية ومهامها ،يعني استبعادها عن المؤسستين التشريعية والقضائية ،ويعد سبب الاستبعاد إلى ان الهيئات التشريعية والقضائية ذات مهام خاصة تترتب عليها مشكلاتها الخاصة الدقيقة التى تبرز من طبيعة تكوينها ونشاطها ووجودها ،وهذا يستلزم ترتيبات ومقاييس خاصة لها بميدان الإدارة العامة لذلك لا تختلط الوظيفة الإدارية بالوظيفة القضائية الى تنحصر في تطبيق القانون ولا بالسلطة التشريعية التى تتمثل عادة في وضع القواعد التى تحكم النشاطات العامة أو الخاصة دون أن تخوض في تفاصيل التطبيق .[2]

بالإضافة إلى ذلك تقوم بدور الرقابة على عملية تنفيذ السياسات العامة من قبل الجهاز الإداري، حيث يعتبر الاتصال مع الدوائر الحكومية المعنية بصنع السياسة العامة مهما بشكل خاص ،أو كانت الجماعات مهتمة بتشكيل الإجراءات أكثر من اهتمامها بالمضمون السياسي.

إن دور الجهاز الإداري في الدول النامية يعتمد على صنع السياسة العامة على طبيعة ونوعية العلاقة بين المؤسسات السياسية بعضها مع البعض الآخر من جهة ومن جهة علاقتها مع مؤسسات المجتمع ،وهذا يعود لمجموعة من العوامل التى تأثرت بها من بينها التأثيرات الاستعمارية ،وطبيعة البنية الاجتماعية وتقييماتها التقليدية لعبت دورا في عدم حيادية الجهاز الإداري.

[1]- مها عبد اللطيف الحديثي، العلاقة بين السياسة والإدارة في دول العالم الثالث ،(مجلة قضايا سياسية ،جامعة صدام :كلية العلوم السياسية ،2000)،ص.142.

[2]- نفس المرجع،ص.142.

المبحث الثاني :دور الإعلام في التغيير السياسي في الجزائر.

المطلب الأول :محددات دور الإعلام

تعريف الإعلام :

لغة :الإعلام مصدر الفعل أعلم ويقال :علمت الشئ بمعنى عرفته وخبرته وعلم الرجل الشئ أي خبره وأحب أن يعلمه أي يخبره ويقال :استعلمني فأعلمته اياه.[1]

اصطلاحا :هو نشر الحقائق ،الأخبار ،الأفكار ،الآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة كالصحافة والإذاعة والسينما والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والمعارض وغيرها بغية التوعية والإقناع وكسب التأييد .[2]

مفهوم وسائل الإعلام والاتصال الجديدة :

هي الطرق الجديدة في الإعلام والاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات من الناس بإمكانية الانتقاء والتجمع على الأنترنت وتبادل المعلومات وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإسماع أصوات وأصوات مجتمعاتهم إلى العالم أجمع .

*محددات دور الإعلام في التغيير السياسي :

يقوم الإعلام بدور جوهري وبارز في التغيير السياسي من خلال أجهزته العديدة المؤثرة مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون التي تعد من أهم وسائل الاتصال بالجماهير ،بحيث تسعى إلى تكوين الرأي العام والتأثير فيه في مختلف الموضوعات والظروف والأوضاع ،والمشاكل التى تطرح نفسها على الأذهان ،والتى تتعلق بمختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتمثل هذه المحددات في :

وظائف الإعلام السياسية :

بحيث يقوم الإعلام بوظائف سياسية عديدة تتمثل في :[3]

–وظيفة التنشئة السياسية :والتي تتمثل في كيفية نقل الثقافة السياسية في المجتمع من جيل إلى آخر ،وهي تهتم بشخصية الفرد وتطويرها وفق نموذج معياري مسبق لتعميق التوجهات ، والقيم السياسية الشائعة والمستقرة في المجتمع كما تسعى إلى تنمية مدركات الفرد ،وتعزيز قدراته السياسية بحيث يمكنه التعبير عن ذاته من خلال سلوكيات ينتجها في الحياة السياسية

[1]- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح ،ط1.(بيروت:،دار العلم للملايين ،1978)،ص.34.
[2]- أحمد ،زكي بدوي ،معجم المصطلحات الإعلام ،ط2.(بيروت :دار الكتاب اللبناني،1994)،ص.84.

الأمير نبيل أحمد ،تأملات في الإعلام السياسي،،7-1-2014،استرجعت في تاريخ 12فبراير2014من http://almothaqaf.com/index.php/derasat/82926.html

،خاصة إذا كان النظام السياسي غير رشيد ومنه إمكانية خلق مجتمع مدني، ويأتي ذلك من خلال قيام الإعلام السياسي بإكساب المواطن تفاصيل الحياة السياسية ،والقضايا الخاصة بالحملات الانتخابية والمرشحين وكل ما يخص النسق السياسي .

-وظيفة التثقيف السياسي :لا ينتج الوعي في حالة مصاغة ومتبلورة نهائيا ،وإنما يحدث ويتبلور وفق ديناميكية خاصة تتجلى من خلال عوامل داخلية وأخرى خارجية ويكون بناء الوعي السياسي وفق تصورات ،وتراكمات وآراء ومجموعة من المفاهيم المكتسبة ،ويساهم الوعي السياسي في تثبيت البعض منها ،وتطوير البعض الآخر وتصنف أفكار وآراء جديدة من أجل دعم الوعي الاجتماعي ،بما فيه الوعي السياسي حتى يؤثر بفعالية في الوجود الاجتماعي من خلال تزويد الأفراد بالمعارف والمفاهيم التى تتعلق بالأمور السياسية التى يحتاجها لبناء الشخصية السياسية وحركة السياسة في المجتمع .

-وظيفة التعبئة السياسية: يؤدي الإعلام دور كبير في التعبئة السياسية، فهو يقوم بتهيئة الأفراد لاستقبال الأحداث السياسية المتوقعة مسبقا، مثلا كاستباق بعض نتائج الانتخابات غير المتوقعة ،بحيث يقوم بالتمهيد لتقبل شئ معين في إطار سياسات واستراتيجيات مرسومة من قبل ،وعادة ماتكون هذه الوظيفة تسبق المواعيد الانتخابية سواء تشريعية أو رئاسية.

-وظيفة التطوير السياسي :يلعب الإعلام دورا في عملية التطوير السياسي ،ونشر الثقافة السياسية عن طريق تقديم المواد، والبرامج الإعلامية التى تحتوي على مواد إخبارية أو تعليمية بوسائل مختلفة سواء عن طريق الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون بحيث تلعب وسائل الإعلام دورا من خلال التأثير في الملايين من الأفراد والرأي العام وتوجيهه من خلال تحديد نمط سلوكه في المجتمع هذا من جهة ،ومن جهة ثانية فإنها في غاية الفعالية من خلال مشاركتها في المعارك السياسية والثقافة السياسية.

-وظيفة الإعلام :تعد وظيفة الإعلام من الوظائف المهمة ،التى يقوم بها الإعلام والتى تعد أحد العناصر المؤثرة في المشاركة السياسية والثقافة السياسية .

-وظيفة المساندة السياسية :بحيث يعمل الإعلام على توظيف وسائل الإعلام من أجل تحقيق الاستقرار السياسي ،والشرعية السياسية .

-وظيفة التنمية السياسية :بحيث يقوم الإعلام من خلال وسائله المختلفة بالتثقيف السياسي ،والتنشئة السياسة للجماهير وحثهم على المشاركة السياسية .

-وظيفة التوعية الوطنية :والتى تتم من خلال استخدام كافة وسائل الإعلام المختلفة لخلق الوعي الوطني للجمهور ،وحثهم على الانتماء للوطن والولاء القومي .

المطلب الثاني :مظاهر دور الإعلام في التغيير السياسي .

تتمثل مظاهر تأثير الإعلام في الرأي العام في :

تعد ظاهرة الرأي العام ظاهرة جديدة في عالم اليوم ،والتى أصبحت تشكل اليوم أحد الظواهر التى تؤثر على المسار اليومي للدولة ،والظواهر الأمنية المرتبطة بها .

-تأثير الرأي العام الإلكتروني:

رغم أن نشاط هذه الشريحة من الجماهير التى تمثل الرأ ي العام الإلكتروني تنحصر داخل هذا العالم الافتراضي، فالأمر لا يتعدى وسيلة جيدة للتواصل والنقاش وتبادل الآراء أو لعمليات التثقيف، ونشر الوعي، ووسيلة من وسائل نشر مبادئ العولمة ومناهضتها وتحدياتها في الوقت نفسه ،ولقد تعدى مؤخرا ذلك الواقع الافتراضي بفعل تحول هذه الشبكة إلى ساحة للفعل الميداني والتعبوي في أرض الواقع من خلال التنسيق بين الناشطين فيما بينهم .

نماذج من تأثير الرأي العام الإلكتروني :[1]

-**الاحتجاجات الإلكترونية** :مع اعتبار التغيير عملية اجتماعية وشعبية شاملة تتطلب توفير الأرضية الواسعة النطاق في ميادين التغيير العملية والحياة العامة فإن فعاليات-الاحتجاج-التى ماتزال تغطي موضع الصدارة تحت عنوان التغيير تأخذ مكانا محدودا فقط وفق الاغراض التى ترفع قيمة الاحتجاج أو تنخفض به ،وهذا بقدر ما يتوفر للاحتجاجات المختلفة من معطيات ،لا تتوفر إلا ببذل جهود أكبر بكثير من الجهود المطلوبة لفعاليات معبرة عن الاحتجاج والرفض ،بما في ذلك مختلف الأشكال الآلية للتغيير من عصيان أو إضرابات أو انقلابات عسكرية أو ثورة شعبية .وهذا ما يستدعي تركيز الحديث عن توظيف وسيلة التقنيات الشبكية في هذه الميادين العلمية في نطاق الإجابة عن عدد من الأسئلة والتى تدور حول محورين أساسيين ،الأول ان تكون العملية الاحتجاجية نفسها جزء من صيغة متكاملة في اتجاه التغيير أو قطع مرحلة من مراحله، بما يشمل توفير شروطه الأخرى ويوفر المعطيات للمرحلة الموالية ،أما المحور الثاني يتعلق مواصفات الجهة القائمة على توجيه الاحتجاجات وتنظيمها ،ومدى قدرتها على توظيف عملية الاحتجاج بكاملها لغرض التغيير ،علاوة على توظيف التقنية المعنية لتحقيق المردود المطلوب بصورة مباشرة من عملية الاحتجاج .

[1] -Goran ,Hyden ,and Charle sOkigbo, ,the media and theTwowaves of Democracy ;in media and democracy in africa,G.Hyde n,m,leslie and F.F Ogudimu ,(e.ds)(NewBrunswick,N,J :Transaction Publishers,2002)pp29-50.

-**العصيان المدني الالكتروني** :هو شكل من أشكال الضغط –غير العنيف –على المؤسسات الحكومية أو الرسمية المنخرطة في أعمال غير أخلاقية أو غير قانونية أو تضر بالإنسانية بطريقة أو بأخرى ،حيث يمكن من خلال البيئة الإلكترونية تدويل وحشد وتنظيم وتأييد الرأي العام عالميا .

لقد كان لغاندي السبق في اتخاذ العصيان المدني وسيلة لتحدي القوانين الجائرة متخذا أسلوب اللاعنف ،وجاء بعد مارتن لوثر كينج في إطار حركته للمطالبة بالحقوق المدنية ،فسار على خطى غاندي مبتكرا أسلوبي المسيرة وجلوس المحتجين لخلق موقف متأزم مستحكم يرغم الحكومات والأنظمة على فتح باب النقاش والتباحث .إلا أن مع عصر العولمة ،وسن العديد القوانين الدولية ،وإبرام الكثير من المعاهدات التى ترتب حقوق ومصالح الدول والشركات الكبرى في العالم على حساب الشعوب الفقيرة منها والغنية على حد سواء –سعت بعض الجماعات النشطة سياسيا والمناهضة لتلك الهيمنة الى ابتكار شكل جديد للعصيان المدني يفي بمستجدات العصر، ومشاكله ذات الطابع العالمي ،وهو ما صار يعرف بالعصيان المدني الالكتروني ، ويبلور هنري ثورو منظر حركات العصيان المدني الإلكتروني الفكرة عندما قال "كل الناس يتمسكون بحق الثورة ،وهو حق رفض الولاء لحكومة ما بل مقاومتها عندما يصبح استبدادها وطغيانها ،وعدم كفايتها أمورا غير محتملة "وجاء دور العصيان المدني الإلكتروني كبديل عصري أو على الأقل مؤازر للاحتجاج،كما يعد حلا مثاليا للذين يودون لو شاركوا المتظاهرين ولكنهم يؤثرون السلامة على المشاركة في التظاهرات الفعلية في الشوارع.

-دور الإعلام في التوعية السياسية والتغيير :

تؤثر وسائل الإعلام الجديد في الفرد بغض النظر ،في المرحلة العمرية بحيث يكمن تأثيرها على الأفراد سواء كبارا أو صغارا ،على عكس الوسائل الإعلامية الأخرى وتكمن أهميتها بما تقدمه من خبرات متنوعة ،ولقد أعتبر خبراء السياسية أن وسائل الإعلام الجديد جزء من النسق السياسي ،لهذا كان اهتمام الطبقة الحاكمة لتسخير هذه الوسائل لإضفاء الشرعية على نظامها السياسي ،واستغلالها في دعم المؤسسات السياسية القائمة وتبرير سلوك القادة السياسي.[1]وتكمن أهمية وسائل الإعلام وخطورتها في التوعية السياسية من حيث قدرتها ،على اختراق الحواجز وتمكنها من توصيل رسائلها الإيديولوجية ،إلى المواطنين في منازلهم من خلال وسائل متعددة ففي الدول النامية يتفق الإعلام داخل الدولة من الصفوة إلى الرأي العام ،فالنظام السياسي هو المحدد الأساسي لفاعلية وتأثير وسائل الاتصال

[1]- سامي، الشريف ،دور الإعلام في التنمية الثقافية للمجتمعات النامية ،(مجلة الفن الإذاعي العدد 173،جانفي2003،)ص .ص29-30.

،فتستخدم لإثارة الجمهور أو تهدئته ،كما أنها تتحكم في حجم حرية النقد الموجهة للسلطة الحاكمة .[1]

وهناك مجموعة من الملاحظات ترتبط بدور وسائل الإعلام الجديد في في عملية التوعية السياسية وهي :[2]

-إن وسائل الاتصال الجديد تعمل على نشر المضامين السياسية التى قامت وكالات أخرى بتكوينها .

-إن وسائل الاتصال الجديد تميل إلى دعم وتعزيز الاتجاهات السياسية القائمة أكثر من كونها تخلق اتجاهات جديدة .

-إن الرسائل التى تنقلها وسائل الاتصال الجديد يتم استقبالها، وتفسيرها في إطار البيئة الاجتماعية ،وكذلك في إطار الاستعدادات الاجتماعية المسبقة .

وللإعلام الجديد دور في الارتقاء بالرأي ا لعام ،عن طريق تنفيذ أهدافه ووظائفه بصورة دقيقة وصادقة وموضوعية تخدم المجتمع بالفعل ،وتجعل طبقة الصفوة أكثر احتكاك بالمجتمع للتعرف على آرائه ووجهات نظره .[3]

تساعد وسائل الإعلام الجديد عن طريق تزويد الجماهير بالأخبار الصحيحة والحقائق الثابتة على تكوين الرأي العام الصائب ،حيث أصبحت هذه الوسائل تستخدم كقنوات للتعبير السياسي ،ونشر آراء وأفكار الجمهور، والتأثير على مستخدميها لتشكيل الرأي العام وفق الهدف المطلوب ،وإيجاد طوائف جديدة من المهتمين بالرأي العام مما يجعله رأيا سليما، لأنه يمثل أكبر قدر من أفراد المجتمع وجذب طبقات جديدة من الأفراد، وضمهم إلى المكونين للرأي العام في أنها تعطي الجمهور المضمون الذي يحتاج إليه في صورة مايحبه من شكل جذاب .

المطلب الثالث :دور الإعلام الجديد في التغيير السياسي في الجزائر.

شهدت الساحة السياسية العربية حراكا سياسيا على نحو غير مسبوق بفعل انتشار تكنولوجيا الاتصال ،حيث أفرزت منصات التدوين والتواصل الاجتماعي فضاءات بديلة تفاعلية تحتضن جماعات افتراضية تكونت حول مشاغل سياسية وفي المجال السياسي

[1]- علي ،أحمد الطراح ،العنف السياسي كمحصلة لغياب أو ضعف المجتمع المدني ،(الكويت :منشورات رابطة الاجتماعيين)،ص.140 .

[2]- سعد الدين ،ابراهيم ،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي مصر في ،(القاهرة :دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،2000)ص .ص13-14.

[3]- كاتب ،مسعود صالح ،الإعلام القديم والإعلام الجديد :هل لصحافة المطبوعة في طريقها للإنقراض؟،شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر جدة ،2002.

،احتضنت هذه الفضاءات أشكالا من المداولة والنقاش ذات علاقة وطيدة بالشأن العام فقد تحول الإعلام البديل لطرح الأفكار وتوثيق الأفعال وأداة للتواصل والتشابك للمجموعات الشبانية ، الأمر الذي جعل طبيعة حركة تلك المجموعات منظمة ومتناسقة فتحول هذا الفضاء إلى وسيلة فعالة للاحتجاج ،والتنسيق والتعبئة من أجل إرساء ثقافة جديدة للتعبير قوامها إنهاء ثقافة الزعامة والاستبداد والتطلع نحو ثقافة الحرية والمواطنة .

1-الحركات الاحتجاجية 2011:

-شهدت الجزائر احتجاجات سنة 2011 على غرار كل البلدان العربية ضد غلاء الاسعار، وفي الأسبوع الاول من شهر يناير في 5يناير /كانون الثاني 2011اندلعت حركة احتجاجية في القرى الريفية بوهران ،والسبب راجع الى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية السميد والسكر والزيت وغيرها، وسرعان ما أدى انتشار هذه الاحتجاجات لتصبح وطنية .[1]

الملاحظ أن هذه الانتفاضة لم تكن كبيرة رغم حصيلة المواجهات والفضل راجع الى حنكة السلطة في التعامل مع الأحداث واحكام السيطرة من طرف قوات الأمن دون استعمال العنف من طرف الشباب الثائر .

*الدور الذي لعبته وسائل الإعلام :يعود الفضل الى وسائل الاتصال الحديثة وفي مقدمتها الهاتف وشبكة الإنترنت والمواقع الاجتماعية الفيسبوك الذي كان له دور بارز في الانتفاضات الاجتماعية والثورات الشعبية، حيث تفنن الشباب من خلال الإعلام الجديد في نقل الاحتجاجات عبر أنحاء الوطن ،من خلال شبكات التواصل الاجتماعي التى باتت مادة إعلامية بامتياز حيث مكنت الشباب الجزائري من التعبير عن آرائهم .وبعد هذه الاحتجاجات وتأثير الإعلام الجديد على صانع القرار الجزائري وجد نفسه مرغما على تلبية مطالب الشعب ،ومن بين القرارات التى صدرت بعد هذه الاحتجاجات تمثلت في"[2]

-تعليق الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر. ورفع حالة الطوارئ منذ 19عاما.

-إلغاء المرسوم الرئاسي المتعلق بالإصلاحات في وزارة التعليم العالي وتراجع السلطة عن قرار تحويل الحرس البلدي إلى موظفي نظافة وحراس في المؤسسات العامة بعد تهديدهم بالتمرد.

[1]- العياشي ،عنصر ،الحركات الاحتجاجية في الجزائر ، الجزيرة ، نت نسخة إلكتروني.
[2]- أحمد ،بن عبد الرحمان ، الصوبان ،الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير ،(الرياض:مجلة البيان ، ،2012)،ص 199.

– إصدار الوعود والضمانات بتحسين الأجور ،وإدماج المفصولين ،وتقديم حوافز مغرية وخيالية لأرباب العمل لتوظيف أكبر قدر من البطالين بمنحهم قروضا طويلة المدى بقيمة مائة مليار دينار نحو 13.7مليار دولار .

–إنشاء آلاف المستثمرات الفلاحية ،لخلق مناصب الشغل ،وتخصيص مائتي مليار دينار لبناء الأسواق الجوارية لتجار الأرصفة ،وقروض موجهة مباشرة للشبان لبناء مشاريع سكنية لهم بدون فوائد بنكية لأول مرة في الجزائر .

2–دور الاعلام الجديد في بكالوريا 2017:

–يعود دور الإعلام الجديد في امتحان البكالوريا 2017، للمتغيبين والمتأخرين عن إجراء الامتحان ،حيث لعب الإعلام الجديد دورا في قرار صانع القرار بتنظيم دورة ثانية للمتأخرين حيث كانت هناك إحصائيات للمتغيبين عن دورة جوان 2017.[1]

حيث لعبت وسائل الإعلام ومواقع التواصل دورا ،من خلال عرضها لقصة تلميذة منعت من المشاركة في امتحان البكالوريا ،رغم تفوقها خلال مشوارها الدراسي.بالإضافة إلى مشاكل متعددة مثل النقل ،والمطالبة بدورة استثنائية بالنسبة للمتأخرين حتى لا يذهب تعبهم هباء منثورا مطالبين وزارة التربية بالنظر الى مطالبهم .وجاء قرار صانع القرار بإجراء دورة استثنائية، من خلال إعلان رئيس الوزراء الجزائري عبد المجيد تبون ،أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قرر إجراء دورة استثنائية بالنسبة للمتأخرين ،والتى أثارت قضيتهم جدلا واسعا خاصة ،وأن عددهم فاق 1000تلميذ.وكان قرار رئيس الجمهورية نتيجة سماعه شكاوى الكثير من أولياء التلاميذ الذين تم إقصائهم مشددا في ذات الوقت ليس دورة ثانية للجميع ،وإنما استثنائية للمتأخرين وإعطائهم فرصة خاصة وأنه تجاوز عددهم ألف تلميذ.

3–دور الاعلام في التأثير على السياسة الصحية2016:

–التأثير على السياسة الصحية في 2016: حيث تبنت مواقع التواصل الاجتماعي صرخة شاب جزائري يعاني صراع المرض حيث حولها ،رواد من الجزائريين المشتركين البالغ عددهم 6ملايين مشترك إلى قضية رأي عام ،وتدخل وزير الصحة الجزائري عبد المالك بوضياف متأخرا للتكفل بحالته ،وارساله للخارج للعلاج ونفس الشيء كان لشاب جزائري حيث لعب الفيسبوك دورا من أجل التكفل بحالته وارساله للخارج من أجل العلاج مما استلزم تدخل وزير الصحة للتكفل بالحالة ومصاريف العلاج .[2]

4–دور الحراك الشعبي 2019:

[1]- بكالوريا 2017 :10آلاف متغيب و400 حالة غش النخب أونلاين .نسخة إلكترنية،15يونيو 2017

[2]- حمزة كحال ،الجزائر :الفيسبوك بديلا عن الدولة العرب الجديد ،نسخة إلكتروني ،14مارس2016 .

وسائل الحراك السياسي الرقمي :[1]

–الشبكات الاجتماعية :من خلال التعبئة والتوعية السياسية والقضاء على الفساد دفع بالفرد للمشاركة السياسية ،حيث ساهمت في سقوط اثنيين من الأنظمة الديكتاتورية في الوطن العربي مصر وتونس ،فكانت القناة الرئيسية لتبادل الحوارات السياسية بين الناشطين السياسيين ،فتم توظيفها في الإعداد لثورة 25 يناير ، 30 يونيو والتنسيق بين المتظاهرين ببعضهم البعض ،فكانت جزء من الحشد إلى تلك الثورات المصيرية مكان آمن لتبادل المعلومات وتنظيم الاحتجاجات والحركات الاجتماعية ،وإطلاق شرارة الربيع العربي ،ففي ليبيا كان لمواقع التواصل الاجتماعي في بداية الحراك الدور الأكبر في تنظيم النشطاء ،وفي نقل نبض الشارع ،ونقل وقائع الأحداث وتبادل المعلومات عن أماكن التجمعات ،وكان لها دور في التفاعل بين المواطنين في الداخل والخارج .

–أما في الجزائر استخدمها المتظاهرين للتنسيق، والتوحيد المطالب وتوقيت المظاهرات من جهة ونقد عمل الحكومة من جهة ،كما استخدم بعض النشطاء صفحاتهم الخاصة لتوعية المتظاهرين إذ في عديد من المرات تقيد المتظاهرين لتعليمات حول سلمية المظاهرات .

كيف ساهم الإعلام الجديد في تفعيل الحراك ؟.

أفسحت تلك المواقع المجال للتواصل وتبادل الأفكار والآراء والمقترحات ،وترتيب الأولويات ،وتحديد مواعيد الاحتجاج بالساحات والميادين الثورية ،والتشبيك بين القوى السياسية وتنظيم الاعتصامات والمسيرات والإعلان عنها وحشد المؤيدين لها وتحديد أماكنها وتوقيتها وشعاراتها ،وهذا يرجع إلى أن الفيسبوك قدم للشباب مساحة من الحرية لم تكن متاحة لهم على أرض الواقع ،فوظفت الحركات السياسية حسابها على الفيسبوك لتنظيم المظاهرات والاحتجاجات ،والتنسيق فيما بينهم والاتفاق على أيام وأوقات الخروج للشارع ،وصياغة المطالب وحشد الجماهير ،وتحريك المليونات،فمنح لهذه الحركات قدرة كبيرة على التعبئة ،هذا ماجعل أعضائها يستفيدون من كل الخدمات التى يوفرها ،كرفع الشعارات التى تحرك روح التعبئة والاحتجاج والغضب في نفوس المتظاهرين ،ونشر صور الاحتجاجات والاعتداءات التى ترتكب في حق المواطنين ونقل الأحداث في لحظتها موثقة بمقاطع الفيديو .[2]

[1]- B. borhanne- دور الإعلام الجديد في تفعيل الحراك الشعبي الجزائري.

الموقعhttps://www.academia.edu

[2].نفس الموقع السابق الذكر.

العوامل التى ساهمت في انتقال الحراك من الفضاء الرقمي إلى الواقع :

-رفض الحراك الشعبي للعهدة الخامسة والمطالبة بتنحي بوتفليقة عن الحكم بانتهاء العهدة الرابعة في 18أبريل /نيسان 2019،لكن العرض الذي قدمه بوتفليقة يضعفه من جهة ويحمل في طياته أسباب استمرار الحراك من جهة اخرى .

-التعهد بالتخلي عن الترشح لعهدة خامسة لكنه تمسك بالبقاء في الحكم بعد نهاية العهدة الرابعة دون سند دستوري ،ولمدة غير محددة .لذلك رأى الحراك أنه لا فرق بين التخلي عن العهدة الخامسة ،والتمديد اللامحدود للرابعة .وأن مطلبه الرئيسي لم يتحقق وإصرار بوتفليقة على ترتيب الأوضاع بعد رحيله ،باختيار المشرفين على المرحلة الانتقالية ،ومراحلها ونتائجها دون توافق مع القوى المناهضة له .

-وعود بوتفليقة بعد الربيع العربي 2011 بإصلاحات معقمة وفق مشاورات مع مختلف القوى السياسية وتنتهي بصياغة دستور توافقي .

-تميز الوضع الاقتصادي بالضعف والوهن، رغم الزيادة المطردة في المداخيل المرتبطة بتصدير البترول والغاز ،فالاقتصاد الجزائري لم يحقق قفزة نوعية حقيقية منذ نهاية السبعينات عندما عرفت الجزائر في حكم بومدين حالة من النمو الاقتصادي والتطور الصناعي المرتبط ببرنامج طموح للتنمية الوطنية قادها نظام بومدين في ظل حالة من الانتعاش الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي النسبي والطموح السياسي الكبير .

دور مواقع التواصل الاجتماعي في الحراك الشعبي :

كان لمواقع التواصل الاجتماعي دورا محوريا في اتساع رقعة هذه التظاهرات من خلال الدعوات الملحة والمتكررة للمواطنين من أجل التظاهر كل يوم جمعة بطريقة سلمية تحت شعارات مسالمة دون عنف أو احتكاك بأجهزة الأمن مطالبين برحيل النظام ككل وإحداث تغيير جذري وفي محاولة لامتصاص غضب المتظاهرين أعلن الرئيس المنتهية جملة من القرارات تمثلت في :

1-سحب ترشح لعهدة خامسة .
2-تأجيل الإنتخابات لأجل غير محدد.
3-تغيير حكومي هام .
4-تنظيم ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات ،تكون مهمتها إقتراح إصلاحات سياسية عميقة بما فيها دستور جديد يعرض للإستفتاء.
5-تنظيم إنتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة إنتخابية وطنية مستقلة.
6-يتعهد الرئيس بضمان تجسيد هذه الوعود.

رغم كل هذه القرارات إلا ان المتظاهرين رفضوا جل هذه القرارات مطالبين بتغيير سياسي جذري دون استثناء وتحقيق مطالبهم برحيل جميع رموز النظام ككل وبناء جزائر جديدة ورفع سقف المطالب.

–الدور الذي لعبه الإعلام :ساعد الإعلام الجديد في الجزائر بوسائطه المتعددة على دفع المواطن الجزائري وتوعيته بالواقع المعاش، والمشاكل التى يعيشها ،فخلقت نوعا من الحراك الشعبي انتفض فيه الشعب بمختلف أطيافه، مطالبين بانتخابات نزيهة ورفض العهدة الخامسة مع تغيير راديكالي لجهاز الحكم في البلاد ،حيث شددت مظاهرات الجزائر انتباه العالم ،بعدما طالب الشعب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالعدول عن الترشح للانتخابات الرئاسية بطرق سلمية ،وقد كانت النتيجة استقالة بوتفليقة مطلع شهر افريل ليكون أول حراك شعبي يأتي بثماره في أقل من شهرين مزيحا رئيسه دون شغب أو عنف ،لتحشد بذلك هذه المظاهرات ملايين الرافضين لاستمرار الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد فاهتمت وسائل الإعلام الدولية بقضية الشعب للتحول إلى قضية رأي عام .

*استطاعت جماعات الضغط ووسائل الإعلام في الجزائر أن تحدث طفرة في مسار التغير السياسي في الجزائر ،من خلال عملية التأثير في رسم وصنع الساسة رغم التحديات والعقبات التى تواجه جماعة الضغط ووسائل الإعلام .

الفصل الثالث

تقييم عام لدور الفواعل غير الرسمية والميكانزمات المنتهجة من أجل التغيير السياسي

الفصل الثالث :تقييم عام لدور الفواعل غير الرسمية والميكانزمات المنتهجة من أجل التغيير السياسي

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل توضيح التحديات التى تواجه كل من الجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام في التغيير السياسي ،تلك التحديات التى تفرض على الدولة الجزائرية أن تأخذ بتوجهات جديدة ومختلفة في كيفية ادارة حكومتها ،والتوجه نحو إشراك الفواعل غير الرسمية في عملية صنع ورسم السياسات العامة واتخاذ القرارمن أجل تحقيق تغيير سياسي جذري وفعال من خلال الحكم الراشد المبنى على المساءلة والمحاسبة والشفافية والرقابة .

وتم تقسيم الفصل الثالث إلى مبحثين :المبحث الأول يتناول تحديات كل من الجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام و تحديات على مستوى الدولة ،اما المبحث الثاني يتناول مفهوم الحكم الراشد كآلية للتغيير السياسي وسبل تفعيل كل من الجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام.

المبحث الأول : تحديات التأثير في صنع السياسية العامة.

المطلب الأول :تحديات على مستوى الجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام .

أولا–تحديات على مستوى الجماعات الضاغطة.

تتمثل التحديات التى تواجه جماعات الضاغطة في الجزائر في :

–1 محاولة جماعات الضغط المشاركة في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر من خلال عقد الاجتماعات بينها وبن الحكومة ومساهمتها في الاستثمار وسياسات التشغيل إلا أن هذه المشاركة لاتزال محدودة مقارنة بدور المؤسسات الرسمية .[1]

–2تدخل رجال الأعمال والقطاع الخاص في صنع السياسات مما ساهم في انتشار مظاهر الفساد الناجم عن تدخل هذه الجماعات لخدمة مصالحها ،ففي أغلب الأحيان تستعمل أساليب غير شرعية ،وبالحديث عن الفساد السياسي نجد أن مكانة هذه الجماعات ضمن المواقع القيادية في الدولة كالسلطة التشريعية بمنحها فرصة التأثير المباشر في القرار بحيث ، يتمكنون من إصدار قرارات تصب في مصالحهم والتمتع بالحصانة البرلمانية التى

1-ناجي فطيمة ،«دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة دراسة حالة الجزائر ومصر» ،(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وتنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، 2014-2015)،ص.99.

[2]-بوزورين نجوة ،محاضرة من يصنع السياسية العامة في الجزائر ؟،(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،2019-2020)،ص.8.

تحميهم في حالة حدوث تجاوزات أو متابعات قضائية ،إلى جانب عدم دفع الضرائب عن النشاطات التجارية طوال العهدة البرلمانية، وامكانية شطب الديون المالية المترتبة عليهم اتجاه الخزينة العمومية والحصول على قروض بنكية خارج الأطر القانونية وغيرها .

إلى جانب ماعاشه القطاع المالي في الجزائر على وقع فضائح مالية كان أحد أضلعها رجال أعمال نافذين في السلطة منها .فضيحة البنك الصناعي والتجاري بوهران ،فضيحة الخليفة ،البنك الوطني التجاري ،فضيحة البوشي ،الطريق السار إلى جانب قضايا التي فجرها الحراك الشعبي والمتعلقة بإبرام صفقات عمومية مع الدولة دون الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية وكذا استغلال نفوذ الموظفين العموميين للحصول على مزايا غير مستحقة وتحويل عقارات وامتيازات من أجل الحصول على[2] امتيازات.

ثانيا–تحديات على مستوى الإعلام .

تتمثل هذه التحديات في العمل الإعلامي في الجزائر بين هشاشة الوضع السياسي وتزايد هامش الحرية الرقمية:

تعيش الجزائر كبلدان المنطقة على واقع تغيرات متسارعة فرضتها أحداث سياسية واقتصادية وعسكرية ساهمت في تغيير الكثير من المعطيات في العديد من الأقطار وخاصة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

المتتبع في الشأن السياسي الجزائري يلاحظ أن هناك مازال تضييق على حرية الإعلام في الجزائر، فرغم الإصلاحات التى أقر بها بوتفليقة من خلال إصلاح قانون الإعلام بعد احتجاجات 2011القانون العضوي الإعلام الجديد في 2012، الذي أثار جدلا حول ما اذا كانت الجزائر تتجه نحو الانفتاح الحقيقي في مجال حرية الصحافة حيث كان الغرض من وراء ذلك هو تسهيل إنشاء هيئات تنظيمية وبعد مرور عامين من وضع قانون الإعلام الجديد في 2014أنهى إلى احتكار الدولة من خلال السماح بإنشاء قنوات تلفزيونية خاصة ،وإدراج بعض الشروط المجحفة التى ترهن وتعيق عملية الانفتاح الإعلامي .

ويتمثل تضييق السلطة الحاكمة على حرية الإعلام من خلال التعسف في محاكمة وسجن الصحافيين، ويكمن إرجاع هذا التعسف إلى استغلال السلطة للنقائص ،التى يتضمنها قانون الإعلام ،وقانون العقوبات وسلبياتها التى من بينها التعابير والصياغات الغامضة ،التى يمكن أن تفسر حسب صالح من هم في السلطة مثل عبارة مايسمح به القانون ،وعبارة إهانة هيئة نظامية حيث جاء في إحدى التقارير جمعية حماية الصحفيين أن "السلطات الجزائرية تستخدم المضايقات القانونية بوصفها الوسيلة الرئيسية لتهديد الإعلام المستقل ،والخاص وذلك من خلال استغلال القانون الجنائي الذي يجرم التشهير بالرئيس والقضاء والبرلمان والجيش "وأضاف التقرير" يجد الصحفيون الجزائريون أنفسهم مضطرين

للتعامل مع القوانين الجائرة للصحافة مع السلطة القضائية التى تبدو أنها لا تتصرف باستقلالية في تناولها للقضايا المتعلقة بالصحافة .[1] "

واستخدام السلطة المشرع في الحد من حرية الاعلام، فرغم التعديلات التي أجريت في إحداث تغييرات من خلال القوانين المتعلقة بقانون الإعلام من بينها تعديل قانون العقوبات 2001 الا ان هذا التعديل تراجع بعد صدوره ،وذلك ما حمله من عقوبات ثقيلة وشاملة وهذا ما جعل الصحافي يسقط ضحية للرقابة الذاتية والمشددة.

وإلى جانب التحديات التى يشهدها قطاع الإعلام يعاني الصحافيون من آفاق مسدودة في ظل تدني الأجور، وأوضاع مهنية مهينة إلى جانب معاناة المؤسسات الإعلامية من أزمات مالية عصفت بالكثير منها ،ودفعت العديد إلى تجميد عملياتها بشكل كبير أو حتى إغلاق أبوابها ،ففي أغسطس /أوت الماضي بعد مرور عشرين سنة من صدورها قررت إدارة صحيفة لاتربيون الناطقة بالفرنسية غلق أبوابها وتسريح جميع عمالها بسبب الأزمة المالية الناتجة عن الضرائب وديون المطابع وتراجع عائدات الإعلانات ،حيث أن قطاع الإعلام واحد من العديد من القطاعات التى عصفت بها الأزمة الاقتصادية التى تجلت في حالة التقشف وتراجع مداخيل البلاد ،إثر تهاوي أسعار النفط في السوق الدولة بداية من 2014.[2]

وبعد اندلاع الأزمة أعلن وزير الاتصال السابق حميد قرين، على تقليص حجم الإعلانات الصادرة من المؤسسات الحكومية بنسبة 65 من خلال عام 2015و2016،ونتيجة ذلك أعلنت 6صحف قرار الغلق خلال عام 2016،وتم تسريح العديد من الصحفيين حيث كان لغلق بعض الصحف مثل صحيفة لا تربيون تأثيرا سلبيا على جودة وسائل الإعلام المكتوبة في الجزائر .

المطلب الثاني : تحديات على مستوى الدولة .

توجد هناك جملة من التحديات تواجه الدولة وتؤثر على عملية المشاركة بالنسبة لجماعات الضغط ووسائل الإعلام، في عملية صنع السياسة العامة من خلال هيمنة واحتكار النخبة الحاكمة لصناعة القرارات ،والمركزية الشديدة في صنع السياسات العامة ،كما أنها تؤثر على فعالية صنع السياسات العامة ،وأدى ذلك إلى غياب السياسات المثلى التى تقضي على هذه المشاكل المطروحة.

---

[1]-باي أحلام ، «معوقات حرية الصحافة في الجزائر –دراسة ميدانية بمؤسسات صحيفة بمدينة قسنطينة»،(رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية قسم علوم الإعلام والإتصال ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2007)،ص.106.

[2]-أحمد مرواني ،الصحافة الجزائرية :على شفا الهاوية ،معهد واشطن للسياسة ،2تموز ،يونيو ،2018.
موقع https://washing toninsituti e.org .view

أولا–هيمنة واحتكار النخبة الحاكمة في صنع السياسية العامة :

إن المتمعن في الشأن الجزائري يتضح له أن السياسة العامة ماهي إلا ترجمة حرفية لتفضيلات السلطة الحاكمة التى تمثل الأقلية وإلى جانب النخب المقربة منها التى توجد في هرم السلطة وتغلغل في جميع مؤسسات الدولة خاصة الجهاز الإداري المسؤول عن عملية رسم السياسات العامة وتنفيذها ويقوم بعملية توزيع منافع السياسات على باقي النخب والفئات داخل المجتمع وبهذا لم يتم إحداث أي تغيير في إدارة شؤون الدولة ، وبقيت محافظة على نفس النمط والطريقة بحيث تهدف من وراء ذلك إلى إحداث تعديل وليس إحداث تغيير .

تميزت عملية صنع السياسية العامة من خلال مدخل النخبة بجملة من الخصائص والتى سوف يتم إسقاطها على الجزائر:[1]

1–النخبة في الجزائر مدعومة من طرف الطبقة الراقية وليس من طرف الطبقة البسيطة من الشعب وهذا ما يتضح في الجزائر من خلال اعتمادها على الطبقة البرجوازية والعسكرية .

2–تعمل النخبة على التعبئة والتجنيد من أجل تجنب الاضطربات الممكنة وهذا ما ينطبق فعليا على الجزائر من خلال احتواءها وتعبئتها للأحزاب السياسية والجمعيات..

3–تؤسس النخبة الجمود والروتين في التعامل مع قضايا السياسة العامة للدولة منتهجة نفس الأسلوب ،كما أن الاستفادة من عوائد السياسة العامة ليست مبنية على الصراع بين الفئات أو الجماعات بل نفوذ وقوة كل نخبة ومدى قربها من النخبة الحاكمة وليست المطالب الأساسية للمجتمع ،وفي الجزائر تسعى النخبة الحاكمة دوما لخلق نوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال اعتمادها على التعديل بدل التغيير من خلال المخططات التنموية الرباعية والخماسية .

ثانيا–المركزية الشديدة :تعاني الجزائر في ميدان صنع السياسة العامة فيما يخص الإدارة بالمركزية ،بحيث يخضع موظفو الدولة في جميع الإدارات التى تقوم بعملية تنفيذ السياسات إلى السلطة المركزية في العاصمة دون اختصاصات مستقلة أو تفويض للوحدات الإدارية المحلية،وبالرغم من أن المركزية تجسد الوحدة الوطنية وتعمل على توفير النفقات العمومية إلا أنها ذات جوانب سلبية في مجال صنع السياسات العامة خاصة إذا تعلق الأمر بعملية تحديد المشاكل داخل أقاليم الدولة ،مما يحرم الإدارة العليا من استعاب تلك المشاكل ،الشئ الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد بدائل أو خيارات لها نتيجة غياب المعلومات الكافية والدقيقة

[1]- أحمد مصطفى الحسن ،تحليل السياسات :مدخل جديد للتخطيط في الانظمة الحكومية ، ص ص112،113.

إن الصعوبات التى تخلقها عملية تحديد المشاكل ،تجعل من باقي العمليات أمرا صعبا ومستعصيا مما يعقد من عملية إعداد جدول السياسات العامة ،وعملية صياغة البدائل أو إقرار السياسات ،وحتى تنفيذها مما يزيد من احتمالات فشل السياسات المنتهجة .إن اعتماد الجزائر على المركزية خلق البيروقراطية ،مما جعل الإدارة العليا لا تتحكم فقط في تنفيذ السياسات بل في إعدادها وحتى تقويمها ،لذا فإن الحكومة الجزائرية اليوم تسير في طريق إصلاح الإدارة بالرغم من كل العقبات كتبني سياسات الخصخصة ،وتطبيق نوع من التعاقد بين القطاع العام والخاص قصد زيادة جانب الاستثمارات الخارجية والوطنية ،ومحاولة تبني اللامركزية بجميع أنواعها.

ثالثا–تدخل السياسيين وغياب المختصين في صنع السياسة العامة :

تتمثل في غياب السياسات الاستراتيجية المدروسة بدقة ،من طرف المختصين في كل المجالات السياسة العامة ،وانفراد رجال السياسة بها معتمدين على سياسات خاضعة للترقيع والمزاجية .[1]خاصة وأن حكومات ودول العالم تقوم برسم سياساتها داخل مراكز ومعاهد متخصصة في السياسات العامة ،بحسب الاختصاص وهذا ما يساعد الخبراء والباحثين الاكاديمين ،أما في الجزائر فترسم السياسة العامة وتنفذ وتقوم من طرف رجال السياسة ،وبالرغم من أن تلك السياسات بحاجة إلى دراسة وتصميم دقيق من طرف مختصين وخبراء داخل مخابر ومراكز البحث ،لتكون دقيقة وعلمية وواقعية تتناسب مع الإمكانيات والموارد المتاحة ،ولا تعدو أن تكون شعارات أو أهداف هي للأماني أقرب من تحقيق الأهداف .

إن سياسة الانتعاش الاقتصادي في عهد الرئيس بوتفليقة هي سياسة سعت من أجل تخفيف حدة البطالة وتحقيق التنمية ،لكن تبقى الأسئلة مطروحة أين موقع السياسات النقدية والمالية أمام سرقة البنوك وإفلاس المؤسسات العمومية .ولذا فإن الاعتماد على هذه الظاهرة المتمثلة في الاعتماد على السياسيين بدل المختصين ،هو السبب الذي يؤدي إلى تغيير السياسات والبرامج فور انتهاء عهدة الرئيس ،إيجاد سياسات جديدة من طـرف الرئيـس الجديد .[2]

[1]- عمار بوحوش ، نظرا للخلل في السياسات العامة :هل يمكن الفصل بين السياسيين والمختصين ،الشروق اليومي ،د ع ن ،24سبتمبر 2005،ص5.
[2]-نفس المرجع،ص5.

المبحث الثاني :الحكم الراشد كآلية للتغيير السياسي

المطلب الأول :مفهوم الحكم الراشد.

تعريف الحكم الراشد:

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الراشد ،ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين ، وتباين المنطلقات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكن نحاول رصد أهم التعاريف :

تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية :وهذا عام 2002 فإن الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب .

تعريف برنامج الأمم المتحدة الانمائي: هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ،ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التى من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

تعريف البنك الدولي :بأنه التقاليد والمؤسسات التى من خلالها تتم ممارس السلطة في الدول من أجل الصالح العام وهذا التعريف يشمل :

-عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم .

-قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية .

-احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التى تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها .[1]

انطلاقا من التعريفات السابقة نستخلص أن الحكم الراشد وفي سياقه السياسي تحديدا هو:

[1]- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ،الحاكمية الرشيدة :جدل لم يحسم بعد ،الأردن :مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ،جوان 2007.

www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak-Guide-doc.

الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم .

المطلب الثاني :الحكم الراشد كآلية للتغيير السياسي .

الحكم الراشد كآلية للتغيير السياسي :

استراتيجية الحكم الراشد في الجزائر:

ظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية تعزز العدالة الاجتماعية ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق اصدار مختلف التشريعات وأهمها[1]

*الأمر 66/156المؤرخ في 8جوان 1966والقانون رقم 01/09المؤرخ في 26جوان 2001.

*انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31أكتوبر 2003مرسوم رئاسي رقم 04/128المؤرخ في 19أفريل 2004.

*القانون رقم 06/01المؤرخ في 20فيفري 2006المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .

*تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005والتى تتكون من 100ممثل من القطاع العام والخاص .

والجزائر من بين الدول العربية التى تسعى إلى القضاء على الفساد الإداري على مستوى المؤسسات الحكومية ،ويمكن أن نلمس من خلال الإجراءات التى اتخذتها الجزائر من أجل هذه الظاهرة التى تعتبر من أكبر معوقات التنمية المستدامة ومن أبرز هذه الإجراءات مايلي[2]

*اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،وقعت في 9دسمبر 2003وصادقت مع تحفظات في 25أوت 2004.

[1]- مجلس الأمة ، دور البرلمان في الوقاية من الفساد ،مجلة الفكر البرلماني ،العدد 11،يناير 2010،ص207.
[2] -بروسي رضوان ،الديموقراطية و الحكم الراشد في إفريقيا ، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2008م-2009م)، ص .175.

*اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن، وقعت في 12ديسمبر 2000وصادقت مع التحفظات في 7أكتوبر 2002.

*الجزائر عضو في فرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،التى أنشأت في 30 نوفمبر 2004كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

*الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد هي صلة الوصل الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية ،من أجل مكافحة الفساد تم استحداث الأجهزة ووضع التشريعات والإعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة دولية منها:

على المستوى التشريعي[1]:

كانت جريمة الفساد تدرج في قانون العقوبات في الأمر 66/156المؤرخ بتاريخ 8جوان 1966،ثم المرسوم الرئاسي 97/04المؤرخ في 11جانفي 1997،ثم قامت بتقنين آلية الوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب نص القانون الوقاية من الفساد ومكافحته الذي تمت المصادق عليه في نهاية الدورة الخريفية 2005،والأمر 06/01الصادر في 20جانفي 2006.الذي جاء بالتدابر القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل تدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد بالوقاية وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به .

أهم الأجهزة :

1.مجلس المحاسبة :هومكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها .

2.المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها:من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والوقاية من الرشوة ومحاربتها ،وهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية.

3-اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته :تتمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبشخصية معنوية وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية .

4-لجنة إصلاح هياكل الدولة :من أجل النظر في جميع الاختلالات ، والمشاكل التى تعانيها مختلف الأجهزة وتشخيصها واقتراح حلول مناسبة .

[1] الجمهورية الجزائرية ، قانون 06/01، المؤرخ في 20 فيفري 2006م المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، العدد 14، 2006م.

*بالإضافة إلى ذلك تم تأسس آليات أخرى للحد من انتشار الفساد، ويبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بضرورة التجسيد الفعلي للقانون عبر كافة الهيئات بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد .

المطلب الثالث: سبل تفعيل دور الجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام

أولا–من أجل تفعيل دور الجماعات الضاغطة لابد من تقديم جملة من المقترحات وتتمثل في[1]

1–ضمان التمثيل الجيد لعمل الجماعات الضاغطة مهما كان نوعها وإضفاء، أسلوب الحوار والتشاور مابين هاته الجماعة، والطرف الحكومي باعتبار صانع السياسة العامة.

2–ضمان الشراكة الجيدة بين الحكومة والجماعات الضاغطة لصنع السياسة العامة الملاءمة .

3–ضرورة الحرص أن يقوم بين الطرفين الجماعات الضاغطة والحكومة بدورهما في صنع السياسة العامة من خلال تقديم المعلومات ووضع الاقتراحات والاستشارات في المشاكل المطروحة مع الحفاظ على الدور الحكومي في رسم السياسة العامة للدولة .

4–إتاحة الفرص لهذه الجماعات لسير عملها ،وتحويل مطالبها إلى نتائج من خلال شفافية صنع القرار.

5–النظر إلى السياسة العامة على أنها سلسلة متفاعلة بين الأطراف وإعتبار الجماعات الضاغطة عنصر بارز ومهم في التأثير على مستويات العامة .

6– تأثير الجماعات الضاغطة تستند أساسا إلى مكانتها الإجتماعية ،والتنظيمية وقوتها داخل المجتمع فكلما تماسكت ،وزادت قوتها زاد تأثيرها في المجتمع وفي الدولة بوجه الخصوص.

7–الدور الفعال للجماعات الضاغطة يتراوح مابين كفاءتها ومشروعيتها داخل النظام السياسي.

ثانيا– سبل تفعيل دور الإعلام :[2]

1–على الحكومة أن تسارع في تشكيل المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة والذي من خلاله يتم منع التجاوزات الحاصلة ووضع دفتر شروط واضح يحدد الحقوق

[1] خودة شهيدة ، الجماعات الضاغطة و السياسة العامة في الجزائر دراسة تقيمية لمظاهر التأثير ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، 2014-2015)، ص .98.

[2] أحمد ماروني ، الصحافة الجزائرية : على شفى الهاوية ، معهد واشنطن للسياسة ، 2 تموز يوليو 2018.

والواجبات مع تفعيل دور سلطة الضبط السمعي البصري ومنح التراخيص للقنوت الخاصة وفقا لما تضمنه دفتر اللوائح القائم بالفعل .

2-من الخطوات الضرورية التى يجب أن تتخذها الحكومة للحفاظ على وسائل الإعلام الجزائرية وإظهار التزاماتها نحو وسائل الإعلام هي مراجعة قانون الإعلان وانهاء احتكار الدولة وهيمنتها عليه ،نظرا لأن الدولة لم تعد قادرة على دعم الصحافة من خلال إيرادات تلك الإعلانات.

3-يجب أن تسمح الدولة بقيام سوق حرة للإعلام تكون الاستفادة من عائداته بحسب قوة وانتشار الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية مع إلزام المؤسسات بدفع وتحسين شبكة أجور الصحافيين وتخصيص نسبة من عائدات الإشهار لبرامج التدريب وتحسين الأداء ،ومن ثم فإن إعادة ضخ الإيرادات مرة أخرى في قطاع الإعلام سيساهم بشكل كبير في حماية الصحف الجزائرية من المزيد من التدهور.

4-توفر صيغة سياسية تسمح لمختلف قوى المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور الإعلام الجزائري .[1]

5-تأمين الحق في الحصول على المعلومات من خلال وضع التشريعات التى تكفل وسائل الإعلام الوصول إلى المعلومات ،والحصول عليها من مصادرها الأصلية وتتضمن هذه التشريعات محاسبة المسؤولين عن حجب المعلومات عن وسائل الإعلام .

6-إلغاء المسؤولية الجنائية في قضايا النشر، وهذا إتجاه عالمي في مختلف الدول التى أعطت لوسائل الإعلام دور فعالا ،حيث تفضل تلك النظم اللجوء إلى غرامات مالية بدلا من العقوبات السلبية للحرية مثل الحبس أو السجن في قضايا النشر.

7-استقلالية وسائل الإعلام يعني قدرة تلك الوسائل في توصيل المعلومات إلى الجماهير ،وإن تعكس الآراء المختلفة في المجتمع دون تحيز مع الالتزام بالموضوعية والعدالة في التناول مما يخضعها للمساءلة .[2]

[1] نقبيل كمال ، دور الإعلام في تحقيق التنمية السياسية ،(مذكرة تخرج ماستر جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2014-2015)، ص .117.

[2] نقبيل كمال ، مرجع سابق ،.ص.117 .

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال دراستنا نخلص الى القول ان عملية التغيير السياسي في الجزائر مرت بعدة مراحل متعاقبة ومتتالية ،فالجزائر كغيرها من الدول التى تعرضت لعدة ازمات واستطاعت النهوض من جديد ،فعملية البناء والاصلاح تتطلب وجود فواعل غير رسمية الى جانب الفواعل الرسمية،وعليه يمكن القول ان الفواعل غير الرسمية كان لها دور في عملية التغيير السياسي ولو بشكل جزئي رغم ما يعترضها،وعليه نخلص الى جملة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

-أن جماعات الضغط في الجزائر تمكنت من خلال مختلف الطرق والآليات المستخدمة في التدخل في عملية صنع السياسات العامة، خاصة وأن تأثير هذه الجماعات لا يكاد يتجاوز مرحلة الانتخابات ،مما يوحي بهشاشة الرابطة السياسية والمصلحية بين أفراد الجماعة وضعف مستوى التجديد لدى منتسبيها فقد يكون لجماعات الضغط دور إيجابي في التعبير عن مصالح ومطالب الجماهير.

- يمكن للجماعات الضاغطة ان تتحالف مع السلطة وتبني أجندتها السياسية مقابل تحقيق مطالبها الخاصة ،ولعل التجارب في الدول العربية خاصة تونس ومصر خير دليل على ذلك مما يوحي بوجود جماعات الضغط من نمط خاص، رغم صعوبة هيكلتها وقلة ضمان استمرارها وحجم المخاطر التى قد تصبيها وتعترضها .

-إن جماعة ضغط الشارع المعبرة عن طموحات شرائح واسعة من المجتمع ،تسعى إلى تكريس الديمقراطية الحقيقية التى تكفل في المشاركة الفعلية.وفي ظل الحراك السياسي الذي يشهده الشارع العربي والمغاربي خاصة في الآونة الأخيرة ،ورغم الانفتاح نحو الأفق السياسي ومجال الممارسة الديمقراطية ،يبدو أن الأحزاب السياسية عاجزة عن تأطير هذا الطموح والتعبير عن مطالب المجتمع ،وهنا تبرز جماعة الضغط كقوة فاعلة المجتمع اعتبارا أن شرائح واسعة منه تحجم عن الانطواء تحت الأطر الحزبية وتفضل البقاء ضمن ما يعرف بالأغلبية الصامتة أو غير الحزبية .

-إن جماعات الضغط تتمتع بدور مهم على صعيد الحياة العامة ،إلا أن هذا الدور يفترض ضرورة التحرز إزاءه ،لبروزه كسيف ذو حدين ،فقد تبرز من زاوية معبرة عن إحساسات وطموحات عامة ،كما قد يبرز من زاوية معبرة عن اهتمامات ومصالح ضيقة .

- ان لوسائل الإعلام خاصة الإعلام الجديد دور بارز في التغيير السياسي ،حيث أظهرت التحولات العالمية في ميدان التكنولوجيا الجديدة في المجال السياسي الدور الفعال لهذه الوسيلة بمختلف استخداماتها مساهمتها ،في خلق دينامية جديدة في المجال السياسي حيث

تعد أبرز المستويات الجديدة للممارسة السياسية من خلال التعبير عن آمال وطموح ومطالب الشعوب في التغيير عن طريق الفضاء الإلكتروني ،ولعل الحراك الجزائري مثال عن ذلك فلقد كان لها الدور الفعال في تحريك الحراك ورصد المطالب وتنظيم المظاهرات وغيرها.

التوصيات:

-العمل على اعادة تعديل الدستور وفق اسس جديدة تهدف الى تكريس الديمقراطية – الحقيقة.

-تفعيل آليات الحكم الراشد من خلال الرقابة والمساءلة والمحاسبة والشفافية والعمل على تجسيدها ومكافحة كل اشكال الفساد.

-تفعيل دور الفواعل غير الرسمية واشراكها في عملية التغيير السياسي الى جانب الفواعل الرسمية دون تضييق عليها.

-اشراك النخب السياسية في التغيير السياسي ونبذ الصراعات السياسية والعمل على خلق منافسية سياسية نزيهة.

-وفي الاخير تبقى آفاق التغيير السياسي في الجزائر مرهونة اليوم بمدى قدرة النظام الجديد في القدرة على بناء مؤسسات جديدة تكفل دولة القانون وتكون قادرة على الوقوف أمام التحديات الداخلية والخارجية ،وتعمل جاهدة من خلال إعطاء الدور الأكبر للفواعل غير الرسمية في المشاركة في عملية صنع السياسية إلى جانب الفواعل الرسمية. وذلك من اجل بناء جزائر جديدة وقوية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

1. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات الإعلام ، ط2، بيروت :دار الكتاب اللبناني ، 1994.
2. إسماعيل بن حماد الجوهري ،الصحاح ،ط4، تحقيق :أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ،1987.
3. إسماعيل صبري ، محمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت ،جامعة الكويت،1994.
4. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، معجم مصطلحات عصر العولمة ومصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية وتقنية وإعلامية ، القاهرة : الدار الثقافية للنشر والتوزيع ، 2006 .
5. إسماعيل معراف ، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية للنشر ،2013.
6. أمحمد مالكي وآخرون ، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات ، ط1، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون،2012.
7. بومدين طاشمة ، دراسات في التنمية السياسة في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011.
8. بي.سي.سميث ، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية تر: خليل كلفت ، ط1، القاهرة : المركز القومي للترجمة،2011.

9.ثامركامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ،ط1.عمان:دارالمجدلاويللنشر والتوزيع، 2004.

10جبريال آلموند ، وآخرون ، تر: محمد زاهي بشير المغيري السياسة المقارنة إطار نظري ، بغازي : منشورات جامعة قاريونس ،1996.

11.جان ماري دنكان ، تر : محمد عرب صاصيلا ، علم السياسة ، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1997.

12.حسن كريم وآخرون ،الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات ، ط1، بيروت : الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،2013.

13.حنة أرندت ، ترجمة عطا عبد الوهاب في الثورة ،ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2008.

14.خالد المعيني ، كي لا تسرق الثورات دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية ، ط1 ، بيروت : منشورات ضفاف،2014.

15.خضر خضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسية ، ط2 ، طرابلس :المؤسسة الحديثة لكتاب ،2008.

16..خيري عبد القوي ، د راسة السياسة العامة ، الكويت : ذات السلاسل ،ط1 ،1998.

17.دلال ملحس استيتية ،التغيير الاجتماعي والثقافي ، ط 2،عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ،2008،ص ص56-57.

18.سعد الدين ابراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،2000.

19.سلامة موسى ، كتاب الثورات ، القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،2011.

20.شيماء محي الدين محمود ، تداول السلطة و الاستقرار السياسي في إفريقيا، ط1، القاهرة : المكتب العربي للمعارف،2015.

21.صايل زكي الخطابية ، مدخل إلى علم السياسة ، ط1،عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ،2017.

22.طه حميد حسن العنكبي ، نرجس حسين زايد العقابي ، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية ، لبنان منشورات ضفاف،2015.

23..عبادة كحيلة ، الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور ، ط1، القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،2005.

24..عباس مصطفى صادق ، الإعلام الجديد المفاهيم ، الوسائل والتطبيقات ،ط1، عمان : دار الشروق ،2008.

25.عبد الإله بلقزيز ، توفيق مدني وآخرون الربيع العربي ....إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي ، ط3، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2012.

26.عبد الإله بلقزيز ، يوسف الصواني وآخرون ، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة الطريق ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية،2012.

27.عبد الغفار رشاد القصبي ،التحول السياسي والتحول الديمقراطي الحراك السياسي وإدارة الصراع ،ط2،القاهرة :مكتبة الآداب للنشر ،2006.

28 . عبد الغفار رشاد محمد ، نظريات التنمية السياسية القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2000،1999 .

29.عبد الفتاح اسماعيل ، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية ،ط1، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ،2008.

30.علي أحمد الطراح ، العنف السياسي كمحصلة لغياب أو ضعف المجتمع المدني ، الكويت : منشورات رابطة الاجتماعيين .

31.غيورغ سرونسن ، ترجمة عفاف البطاينة ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي سيرورات والمأمول في عالم متغير ،ط1، بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات2015.

32..فاروق حميدشي ، الجماعات الضاغطة ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية ،1998.

33.فتحي السيد عبده، السياسة والمجتمع رؤية مستقبلية للثورة والديمقراطية والأحزاب السياسية ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2013.

34.قجطان أحمد سلمان الحمداني ،الأساس في العلوم السياسية ،بنغازي ليبيا ،2008.

35.كمال المنوفي ، السياسة العامة وأداء النظام السياسي ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ،1978.

36.كوامي تكروما ، دليل الحرب الثورية ، تر: منير ، شفق بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1972.

37..مانع بن سعد بن سف القحطاني ، دور القطاع الخاص في صنع السياسات العامة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في ظل تحول دور الدولة مع دراسة تطبيقية على مجلس الغرف التجارية الصناعية .

38..محسن الخيضري ، إدارة التغيير ، ط1 ، دمشق ، دار الرضا للنشر 2003.

39..محمد علي رجب ، مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد تحلل تاريخ –سياسي – إقليمي ، ط1 ، القاهرة : دار التعليم الجامعي ،2015.

40.محمد فايزتوهيل ، علم الاجتماع السياسي، القاهرة :مكتبة الفلاح ، 1999.

41.مسعود صالح كاتب ، الإعلام القديم والإعلام الجديد : هل الصحافة المطبوعة في طريقها للانقراض ؟ شركة المدينة المنورة للطباعة و النشر ،جدة 2000.

42.مولود زايد طيب ،علم الاجتماع السياسي ، ط1 ، ليبيا : منشورات السابع من أفريل ،2007.

43..ناجي عبد النور ،المدخل إلى علم السياسة ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ،الجزائر، 2007.

44..هشام علي حافظ ، جودت سعيدو آخرون ، كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد، ط2 ، لبنان : رياض الريس للكتب والنشر ،2002.

45..هشام محمود الأقداحي ، الحراك السياسي ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2013.

46..محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2000.

47.ريتشارد هيجوت ، تر: حمدي عبد الرحمان ، محمد عبدالحميد ، نظرية التنمية السياسية ، ط 1، الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية ،2001.

المحاضرات:

1.بوزروين نجوة ، تكملة محاضرات في صنع السياسية العامة في الجزائر عنوان المحاضرة من صنع السياسة العامة في الجزائر ،السداسي الثاني 2019،2020.

2.عباسي كريمة ، محاضرات مقياس رسم السياسات وصنع القرار، السنة الثانية ، علوم سياسية.

المجلات :

1. أحمد بن عبد الرحمان ، الصويان ، الأمة واقع الإصلاح و مآلات التغيير، مجلة البيان ،الرياض ، 2012.
2. اعداد ادارة البحوث والدراسات ، قراءات نظرية التغيير السياسي–المفهوم والابعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية2016.
3. سامي الشريف ، دور الإعلام في التنمية الثقافية ، مجلة الفن الإذاعي العدد 173، جانفي2003.

4. عبد الرضا الطعان ، مساهمة في دراسة مفهوم الثورة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، بغداد المجلد الأول ، العدد3 ، 1977.
5. عمار حميد ياسين ، عبير سهام مهدي : العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية ، مجلة دراسات دولية ، العدد58 ،2014.
6. فادية المليح حلواتي ، تقرير عن الملتقى الدولي الثاني لمخبر العلوم السياسية الحديثة تحت عنوان التغيير السياسي في ظل الراهن الدولي الرهانات والتحديات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 39،40 ، صيف ، خريف ، 2013.
7. مجلس الأمة ، دور البرلمان في الوقاية من الفساد ، مجلة الفكر البرلماني العدد ، 11 يناير ، 2006..
8. مها عبد اللطيف الحديثي ، العلاقة بين السياسة والإدارة في دول العالم الثالث، مجلة قضايا سياسية ، جامعة صدام :كلية العلوم السياسية ، عدد1 ، 2000.
9. مولد سبع ، الإخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر ، مجلة دراسات دولية ، العدد58 جويلية 2014.

الرسائل الجامعية :

1. إبتسام قرحاح ، دور الفواعل غير الرسمية ف صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011.
2. بن خودة شهيدة ، الجماعات الضاغطة والسياسات العامة في الجزائر دراسة تقييمية لمظاهر التأثير ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الجزائر في العلوم السياسية ،جامعة سعيدة ،2014-2015.
3. حسين عبد القادر ، الشرعية و الترسيخ الديمقراطي في النظم السياسية العربية الجزائر ومصر دراسة مقارنة الجزائر : أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسة ، جامعة وهران2 ،2018.
4. عبد المؤمن سي حمدي ، اشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة ، اطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم السياسية تخصص حوكمة محلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2018،2019.
5. الشويكي بلال محمود ، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة حماس نموذجا بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية بنابلس ،2007.

6. ضميري عزيزة ، الفواعل غير الرسمية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة : كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ،2008.
7. محمد سعيود عبد الغاني ، تأثير الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية ، الجزائر : مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة باجي مختار عنابة ،2012.
8. ناجي فطيمة ، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة دراسة الحالة الجزائر ومصر، 2014،2015.
9. نقبيل كمال ، دور الإعلام في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر ،مذكرة تخرج شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2014 ،2015.

المواقع الإلكترونية :

1. أحمد مرواني ، الصحافة الجزائرية :على شفا الهاوية ،معهد واشنطن لسياسة ، 2تموز /يوليو 2018.

موقعview https : // www.washingtoninsitute.org

2. أحمد عبد الكريم و هشام مرسي ، حرب اللاعنف ، النسخة الإلكترونية ، أكاديمية التغيير ، استرجع من www.aco.fm بتاريخ 16ماي2014.
3. إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي ج2 ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،5 مارس2016.

على الموقع:/https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/02

4. العياشي ، عنصر الحركات الاحتجاجية في الجزائر الجزيرة نت نسخة إلكتروني.
5. بكالوريا 2017 : 10 آلاف متغيب و400 حالة غش النخب أونلاين ، نسخة إلكترونية ، 15 يونيو 2017 .
6. توفيق بوقاعدة ، مراجعة محمد مزياني ، الفيسبوك في الجزائر ... متنفس إعلامي في ضل الانغلاق ، أكاديمية dw نسخة إلكترونية .
7. حمزة كحال ، الجزائر : الفسيبوك بديلا عن الدولة العرب الجديد ،نسخة إلكتروني ، 14مارس2016.
8. خلود خميس ، التغيير في شمال إفريقيا في ضوء التدخل الدولي ، ليبيا نموذجا، موقع الغد العربي .

http ://alghadalarabi.net/ar/,action=details&id=16552

9.سارة عبد السلام الشربيني ، تحليل الازمة الجزائرية 2019 من خلال مقترب الجماعة ، المركز الديمقراطي العربي ، 28 يناير 2020 ، الموقع https://democraticac/de

10. طارق أحمد ، محددات الإصلاح السياسي.

http://www.yemeress.com/algomhoriah/100164

11. B.BORHHANE ، دور الإعلام الجديد في تفعيل الحراك الشعبي الجزائري

الموقعhttps://www.academia.edu

الكتب باللغة الاجنبية:

andrea ansani, vihoriodanele, about arevolution the ecnomic motivation of thearab spring,journal of development and conflict,vol03,2012

goran ,hyden,andcharles okigbo,the media and the two waves ofdemocracy :inmedi anddemocracy in africa,ghyden,m.leslie andf.f ogudimu,e.dsnew brunswick,n, :transaction publishers,2002.

kenneth Janda ,politicalparties and Democracy in theoretical and partical perspectives washington : national Democratic Institue for International Affairs

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.

إهداء.

مقدمة.....1

الفصل الأول:الإطار النظري والمفاهيمي.....4

المبحث الأول :إشكالية تحديد مفهوم التغيير السياسي وأهم المفاهيم المرتبطة به 4

المطلب الأول :العلوم السياسية والتغيير السياسي وصعوبة تحديد مفهومه 4

المطلب الثاني :المفاهيم المرتبطة بالتغيير السياسي 9

المبحث الثاني :العوامل الدافعة لحدوث التغيير السياسي ومتطلباته.....14

المطلب الأول :العوامل الداخلية الباعثة على حدوث التغيير السياسي 14

المطلب الثاني :العوامل الخارجية الدافعة لحدوث التغيير السياسي 18

المبحث الثالث:أنواع التغيير السياسي ومتطلباته 21

المطلب الأول :أنواع التغيير السياسي 21

المطلب الثاني:متطلبات التغيير السياسي 23

المبحث الرابع:المداخل النظرية للتغيير السياسي.....25

المطلب الأول :مدخل التغيير السياسي بالمكونات 25

المطلب الثاني:مدخل الغيير السياسي بالأزمة.....26

المطلب الثالث:مدخل التعيير السياسي المعقد.....27

الفصل الثاني:أهم الفواعل غير الرسمية المرتبطة بالتغيير السياسي في الجزائر.....29

المبحث الأول :الجماعات الضاغطة والتغيير السياسي.....29

المطلب الأول :طرق عمل الجماعات الضاغطة.....29

المطلب الثاني:أنواع جماعات الضاغطة في الجزائر والتغيير السياسي.....31
المطلب الثالث:دور الجماعات الضاغطة في التغيير السياسي في الجزائر.....36
المبحث الثاني :دور وسائل الإعلام في التغيير السياسي في الجزائر.....41
المطلب الأول :محددات دور الإعلام في التغيير السياسي 41
المطلب الثاني:مظاهر تأثير الإعلام في التغيير السياسي.....43
المطلب الثالث:دور الإعلام في التغيير السياسي في الجزائر.....45
الفصل الثالث:تقييم عام دور الفواعل غير الرسمية والمكانيزمات المنتهجة من أجل التغيير السياسي..51
المبحث الأول :تحديات التأثير في صنع السياسة العامة.....51
المطلب الأول : تحديات على مستوى الجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام 51
المطلب الثاني: تحديات على مستوى الدولة 53
المبحث الثاني : العلاقة بين الحكم الراشد والتغيير السياسي 56
المطلب الأول : مفهوم الحكم الراشد 56
المطلب الثاني: الحكم الراشد كآلية للتغيير السياسي 57
المطلب الثالث: سبل تفعيل دور الجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام في التغيير السياسي 59
الخاتمة. 61
قائمة المراجع.
فهرس المحتويات .